

كِتَابُ رِيَاضَةِ الْأَفْهَامِ فِي لَطِيفِ الْكَلَامِ

باب الجواهر

(مسئلة) (هشم) المعلوم معلوم . هشام بن عمرو والبرذعي والصالحى : بل يتعلق بالموجود . وقيل : يعلم في حال عدمه أنه يكون كذا . لنا : ولو لم يعلم لما صح إيجاده (كم) ولما علمنا فعلنا الماضي والعلم بالمعلوم ليس علماً بوجوده ^(١) .

«فرع» ويسمى شيئاً . الأشعرية وبعض أصحابنا لا . قلنا : الشيء ما يصح العلم به . وقوله (ولا تَقُولَنَّ لشيءٍ) ^(٢) ونحوها ^(٣) ويقولون : علمت شيئاً موجوداً .

«فرع» الأكثر وليس المعلوم بجسم . الخياط : جسم معلوم لشيء معدوم . قلنا : الجسم هو المؤلف ولا تأليف في العدم .

(مسئلة) (يه) والجوهر جوهر لذاته أي جوهرية يتصف بها في العدم ويستحيل جعله عرضاً . البغدادية : بل بالفاعل . (كم) : وهو خلاف في العبارة لقولهم : السواد لا يصح أن يكون بياضاً . الأشعرية والملاحمة : بل يصح ويجوز كون العرض جوهرأ والعكس فالخلاف معهم معنوي . لنا : لو صح ذلك لصح إيجاده جوهرأ سواداً إذ لا تضاد ولا ما يجري مجراه . ولو صح انتفى بطرد البياض من وجهه دون وجهه فيكون موجوداً معدوماً .

(مسئلة) وله بكونه جوهرأ صفة ثانية في الوجود والعدم يتميز بها (س) : بل يفارق غيره بصفة منتظرة وهي التخييز . لنا : أنه في عدمه يخالف فيما ثل فلا بد من صفة يتميز بها .

(مسئلة) وليس بمقدور للعباد خلافا للمفوضية والباطنية . لنا : القدرة لا تعلق بالجسم لما سيأتي .

(مسئلة) الأكثر : وهو باقٍ أي مستمر الوجود . النظام : بل يتجدد بالفاعل حالاً

(١) أي الذي قد كان .

(٢) الآية ٢٣ في سورة الكهف .

(٣) مثل (انما أمره إذا أراد شيئاً) الآية ٨٢ سورة يس .

بعد حال . قلنا : نضطرّ أن الجسم الذي شاهدناه اليوم هو الذي شاهدناه بالأمس وحسُنُ
الذم على فعل أمس .

(مسئلة) (م) ويوصف بالبقا (ع) لا يوصف بالبقا والقدم إلا الله . قلنا : البقا هو
استمرار الوجود وقتين فصاعداً ، والقدم في اللغة تقادme فيوصف بهما ما كان كذلك .

(مسئلة) (يه) : وهو باق لا لمعنى . (ق) : بل يبقا محله . قلنا : لم يتجدد له صفة
فيفتقر إلى معنى اذ كل صفة لم تثبت لمعنى في الإبتدا لا تثبت له في الانتهى ، والمعنوية
بالعكس .

(مسئلة) الأحداث ، الجوهر حال حدوثه طارٍ لمعنى . الأكثر : معنى الطرُّ و
الحدوث وهو بالفاعل .

(مسئلة) (هشم) وكونه كائناً بتضاد في الأماكن . (عد) وأبو يعقوب البصري : لا .
لنا : يستحيل كونه في مكانين في وقت واحد ولا يعقل مانع إلا التضاد كالبياض
والسواد .

(مسئلة) ولا حال للمعدوم بكونه معدوماً خلاف (عد) . قلنا : كل ضدّين فالعقل
يجوز لهما ثالثاً إلا النفي والاثبات فيقطع ألا ثالث لكونهما نفيّاً وإثباتاً فلو جعلنا النفي حالاً
استلزم تجويزنا ثالثاً وقد علمنا أن الوجود والعدم كذلك فاقتضى كونهما نفيّاً وإثباتاً .

(مسئلة) : الجواهر كلها متماثلة (ق) ومختلفة . وبعضهم : كلها مختلفة . قلنا :
التمائل سد إحدى الذاتين مسد الأخرى فيما يجب ويجوز ويستحيل وهو حاصل مقتض
عن صفة الذات (ق) : لا بد أن يشترك المثلان في جميع الصفات الا الزمان والمكان .
قلنا : لا يلزم على التفسير الذي ذكرناه .

(مسئلة) الجوهر : ما يصح تحيزه ويستحيل تجزئته فإن ضم إليه آخر في سمت
الناظر فخط فإن اجتمعت أربعة مربعة فسطح فإن ارتجلها مثلها فجسم وهو أقله (ل) :
بل أقله ستة مترجلة (ق) : بل أربعة أحدها فوق أحد الثلاثة . الأشعرية : بل أقله
اثنان إذ الجسم هو المؤلف . الكرامية : بل الجسم ما يقوم بذاته . لنا : هو في اللغة ما
اجتمع فيه الطول والعرض والعمق وإنما يحصل بالثمانية ومن ثمة يقولون أجسم لما زاد في
ذلك .

(مسئلة) (م) وللجوهر قدر في المساحة (ع) : لا (ض) : هو خلاف في العبارة إذ

يعني (ع) حيث لا ينضم إليه غيره (م) لا يخالفه (م) وليس له قدر من الثقل (ع) بل في كل جزءٍ ثقل . لنا : الزق إذا نفخ لا يزداد ثقلاً .

(مسئلة) (يه) ويصح إدراكه بحاستي اللمس والبصر . النظام : بل الخمس . النجار : لا يدرك بشيء وإنما تدرك أعراضه . وعن قوم : يدرك بالبصر والذوق والشم واللمس . لنا : على إدراكه أنا نفرق بالبصر واللمس بين القصير والطويل لا بسائر الحواس .

«فرع» (ع) و (ض) و (ر) : ويصح أن يرى منفرداً . (ل م ق) : لا . لنا : يرى مؤلفاً فيُرى منفرداً إذ المرئي يرى لأمرٍ يرجع الى ذاته وإنما لا نراه لضعف شعاعنا ، فلو قواه الله لرأينا ^(١) (م) : يصير كجزءٍ من الشعاع فلا يرى لعدم تميزه عنه .

(مسئلة) (ية) والجوهر الفرد لا يتجزأ . النظام : بل يتجزأ لا الى نهاية وبعضهم توقف . والفلاسفة مختلفون . لنا لو تجزأ لكان مؤلفاً ولا استحال قطع كل جسم إذ لا يتناهى ولهذا الإلزام التزم القول بالطفر .

(مسئلة) (ع . ق . ض) ولا يصح وضع الجوهر على موضع الاتصال ^(٢) (م) وأبو أحمد بن أبي علاف : يجوز . قلنا : يؤدي الى تجزيه إذ لو قدرنا خطأً من أربعة ثم رفع الجزء ان الأوسطان فلا يصح وضع جزءٍ بين الجزئين على وجه لا يلاقي أحدهما لتأديته الى أن يكون بينه وبين كل واحدٍ منهما خلل أقل من مقدار جوهر يصح ، كلو قدرنا موضع الاتصال خالياً إذ هو جهة ولا جهة يمكن تقديرها إلا وهي تتسع له كذا اذا كانا تحته وإذ لو قدرنا خطأً من ثلاثة وعلى كل طرف جزء ، أراد قادران متساويان تحريك كل واحد من الجزئين الى الوسط صار الجزء الأوسط تحت موضع الاتصال منهما ولا يؤدي الى تجزئ الجزء كجزءٍ بين جزئين .

(مسئلة) (ع . ض . ق) : جهة الجوهر ترجع الى غيره (م) : بل اليه . قلنا : نعمله دلالة ولا نتصوره رؤية وثبوت الجهات له يستلزم تجزيه (م) : يصح أن يلاقي ستة أمثاله فكان له ست جهات « قلت » والأول أقوى لاستلزام الثاني تجزيه .

(مسئلة) ولا يصح قلب الجوهر إذ يستلزم ظهور بعض واستتار بعض فيتجزأ .

(١) قلت والعلم والحديث قد أثبت ما ذهب اليه المؤلف رحمه الله فقد أصبح الجوهر مرئياً بواسطة المجهر (المكروكوب) .

(٢) من الجوهرين المتصلين فلا يرى محل موضع الإتصال تمت من حاشية على الأصل .

(مسئلة) ويصح أن يلاقي ستة أمثاله لتأليف الجسم منه . وقيل : لا يتألف بل يوجد الجسم دفعة . لنا : لا مانع من اتحاد الجزء ولا يحتاج في وجوده الى آخر وإذا وجد جاز انضمام مثله اليه . «قلت» وفيه نظر .

(مسئلة) والجوهر ليس بمربع بل شبيه به وقيل شبيه بالمدور ، قلنا : تدويره يستلزم إذا لا قاسته أمثاله أن يبقا خلل قدر دون الجوهر وذلك فاسد .

(مسئلة) ويجوز أن تحله الأعراض . معمر : لا . قلنا حصل المصحح وهو التحيز

«فرع» (م) : ويجوز خلوه عنها إلا الألوان (ع) : لا يخلو من أحد الضدين وما لا ضد له . قلنا : الجوهر واللون غيران لا تعلق بينهما فيصح وجود الجوهر بلا لون .

(مسئلة) (م) ولا تحله الحياة والقدرة لافتقارهما الى البنية (ل . ك) : يصح : لنا ما سيأتي وعن (ل) لا يحله اللون والطعم والرائحة . لنا : ما سيأتي .

(مسئلة) (يه) وتصح الحركة على الجوهر (ق) لا ، قلنا : مبني على منع حركته مع فقد المكان وسيأتي فساده .

(مسئلة) (يه) : ولا يحتاج الجوهر في حدوثه وبقائه وإعادةه إلى معان . (ل . د . هـ) هشام بن عمرو : يحتاج في جميعها . (ق) في البقاء فقط . الزبيري : في إعادة فقط . لنا : لو حدث (١) لعلة لافتقرت في حدوثها إلى علة فيتسلسل .

(مسئلة) (ع - ض) وغيرهما : يجوز كون الجوهر مكانا لمثله وقيل : لا . قلنا المكان ما يمنع الهوي وهو كذلك .

(مسئلة) والجسم مركب من جواهر . ضرار والنجار : بل من أعراض «قلت» ولعل الخلاف في العبارة .

(مسئلة) أكثر (له) والظفر مستحيل . النظام : يجوز على الجسم . قلنا الضرورة تحيل انتقاله من مكة الى الصين ولا يقطع بينهما ما لم يتخلل عدمه .

(مسئلة) أكثر (له) ولا يحتاج الجوهر في وجوده إلى مكان (ق) يحتاج . قلنا : المكان جسم فيتسلسل . ولا يحتاج في وجوده إلى علة أو مادة . خلاف الفلاسفة . قلنا الصلة لا تحله إلا

(١) أي لو حدث احتياجه الى معان في حدوثه وبقائه وإعادةه لافتقرت المعاني الى علة فيتسلسل .

بعد وجوده والمادة إن كانت عرضاً فكالعلة وإن كانت جوهرًا فكما مر .

(مسئلة) الأكثر : وتداخل الجوهر لا يصح . النظام : يصح . قلنا : التحيز مانع من حصول المتحيزين في حيز أحدهما ولا يجوز عليه صفات الحمل كالقادرية . (ل. ك) : يجوز . قلنا : يفتقر الى البنية بدليل بطلانها عند تفرق البنية على طريق واحدة .

(مسئلة) (يه) : في العالم خلاً أي جهة لا جواهر فيها (ق) : بل هو ملاء^(١) . قلنا : إذن لتعذر علينا التصرف وغرز الابرة في الزق المنفوخ .

(مسئلة) ليس الأرض محتاجة الى مكان خلافاً لبعضهم . قلنا لو احتاجت تسلسل فأما ثبوته^(٢) فسمعي فقط . والعالم ساكن (ع) : معلوم ضرورة (م) : بل دلالة عقلاً وإلا لما وقعت الرمية إذا رمي بها من شاهد (ض) : بل سمعاً لقوله تعالى (يُسْمِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^(٣) الثنوية : بل تهوى أبداً . لنا : ما مر .

(مسئلة) (ض ، م) وسكون الأرض إما أن يوجد الله فيها حالاً فحالا وقطع به (ل) ويخلق في سفليها اعتماداً علويًا ، وقطع به هشام . (ق) : بل لكونها لا في مكان والتحرك في غير مكان محال . وقيل لتوسطها في الفلك المحيط بها فليس الإنحدار أولى من الارتفاع . الفلاسفة : الفلك كالمغناطيس يتجاذبها من كل جهاتها فوقف . قلنا لا يعلم كيفية التسكين إلا سمعاً .

(مسئلة) (م . ق) والأرض كروية . (ع) : بل مسطحة . وقيل : شبه طبل . وقيل كنصف كرة مشقوق . وقيل كصنوبرة . (كم) : لا طريق الى القطع بكرويتها إلا السمع . «قلت» بل لهم الى كرويتها طريق عقلي تحقيقه في علم الفلك^(٤) .

(مسئلة) والفلك هو مدار الكواكب أو جسم آخر تدور عليه وهو جسم رقيق . الفلاسفة : من غير جنس الاجسام . قلت لعلهم يعنون رفته .

(مسئلة) (كم) والسماء جسم كثيف مقر للثكثة والأفلاك دونه . وأنكرت الفلاسفة

(١) قال في القاموس : نقول ملآن وهي ملأى وملائة الجمع ملاء . تمت حاشية على الأصل .

(٢) أي اذا كان له ثبوت تمت حاشية على الأصل .

(٣) الآية ٤١ سورة فاطر .

(٤) قلت وقد أثبت العلم الحديث كرويتها بما لا يدع مجالاً للشك فصيح ما سبق اليه الإمام عليه السلام في هذا من قبل غزو القضاء بسبعة قرون .

كون فوق الأفلاك شيء . قلنا : نطق به الكتاب وعرف من دين النبي ﷺ ضرورة وأجمعت الأمة عليه .

(مسئلة) (كم) وليس في الجو أثر عندنا . الفلاسفة : بل هو ثابت وهو فلك الأفلاك . وقيل نار محيطة على الهوى لنا : لا طريق إلا السمع .

(مسئلة) وتقبل الكواكب النما عندنا . المنجمون : لا . قلنا متحيز . فجاز انضمام مثله اليه كغيره .

(مسئلة) ولا يصح على الكواكب حركتان مختلفتان في وقت واحد بل يتحرك نحو المشرق حركة بطيئة ويتحرك الفلك إلى المغرب حركة سريعة فيغلبها فهي كتملة على شفير رحي دائرة . المنجمون : بل يصح من الكواكب حركتان مختلفتان في وقت واحد . قلنا : ضدان فلا يجتمعان .

(مسئلة) واذا تحرك جسم ففي كل جوهر منه حركة (ق . ل) بل يتحرك كله بحركة قلنا : لا توجب حتى يختص ولا يختص حتى يحل .

(مسئلة) الأكثر ويتحرك باطنه وظاهره (ق) بل الصفيحة فقط إلا الأم الوسطا إذ لا يفارق مكانها . قلنا معلوم انتقال الوسط كالصفيحة . «قلت» وهذا بناء على أصله أن المكان هو المحيط لا المستقر^(١) .

(مسئلة) في النار والشمس حرارتان يحدشهما الله تعالى . الفلاسفة : لا حرارة في الشمس . واختلفوا فيما يشاهد فقليل من الأثير وقيل منعكس من الأرض فتحدث الحرارة . قلنا كما نعلم أن في الأسود سواداً نعلم أن في النار حرارة ولا دليل على ما زعموا .

(مسئلة) الضياء جسم رقيق (ل) : بل عرض . لنا : الهوى يضيء بمجاور له لا بعرض يحله والا لم يزل بغروب الشمس «قلت» وفيه نظر .

(مسئلة) الجسم حال حدوثه كائن ليس بمتحرك ولا ساكن . النظام بل متحرك حركة اعتماد وهي تسمى سكونا . بشر بن المعتمر : بل ساكن . (ل) : لا يجوز سكونه وتجاوز حركته «قلت» : الحركة انتقال وليس بمنتقل ، والسكون لبث وليس بلا بـ في الابتداء .

(١) ولم تفارقه الأم إنما فارقتها الصفيحة تمت من حاشية على الأصل .

(مسئلة) في الخشب والحجر نار كامنة ، وأنكرها (ق) . لنا : خروجها بالقدح كالدهن من السمسم .

(مسئلة) (ق) الجوهر المنفرد منفرد لعله . قلنا : لا إذ معنى انفراده أن لا جوهر معه .

(بَابُ الْفَنَاءِ)

(مسئلة) الأكثر : يصح فناء الجواهر . (ظ) : محال بعد وجودها . لنا : قوله تعالى (هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ) فوجب وجوده آخرأ ولا موجود معه كما كان أولأ .

(مسئلة) (م) وإنما يعلم سمعاً بما ذكرنا (ع) : بل وعقلاً إذ من حق القادر على الإيجاد أن يقدر على إبطاله والباقي لا ينتفي إلا بضد . قلنا : يجوز أن لا ضد له كالتألف .

(مسئلة) (يه) وافناء العالم يكون بخلق ضده الفناء لا في محل . البرذعي وابن شبيب : بل يحل فيه كالبقاء وينفيه في الثاني . النظام : بل بأن لا يجدد له الوجود إذ الوجود عنده يتجدد بالفاعل حالأً فحالأً . الحياط والقريسي : بل يعدمه من غير شيء كما أوجده ويقولون بتعلق القدرة بالإعدام كالإيجاد . (ق) : بل بأن لا يجدد له البقاء . (ل) : بل بقوله : إفن . بعض الفلاسفة . : بل للجوهر حد ينتهي إليه فإذا بلغ الحد في . أبو أحمد بن أبي علاّف من أصحاب (م) : بل بأن يخلق فيه كونأً يعدم في الثاني فيستحيل وجوده غير كائن . لنا : لا دليل على أن له حد إذ لا تعلق القادرية بالإعدام ، والفناء لا يحله إذ هما ضدان ، والناظر لا تأثير له في الفعل . والجبرية : على أقوال كالحافظ وكانحياط وكأبي (ل) (١) .

(مسئلة) (ع) والفناء لا يبقا عقلاً (م) بل سمعاً كإثباته . (ع . م . ض) ولا يصح فنا بعض الجواهر دون بعض إذ الفناء ضد لجميعها وهي متماثلة . محمد بن عمر الضميري والإخشيد : يصح . قلنا : لا يختص ببعضها لوجوده على حد وجودها أجمع فينفيها كيباض طري على سوادات في محل واحد .

(مسئلة) (م) ويسمى عرضاً وكذا إرادة الباري وكرامته . (ع) : لا إذ العرض ما وجد في محل . قلنا : بل ما يعرف ويقل بليته .

(١) أي وكقول أبي الهذيل .

- (مسئلة) وهو جنس واحد . (ض) : يجوز دخول التضاد فيه ويبقيان العالم لجواز انتفاء الضد بضدين كالسواد بالبياض والحرمة ، ولا محل له خلاف البرذعي وابن شبيب . لنا : لو جاز اجتماعه بالجسم في الوقت الأول لجاز في الثاني .
- (مسئلة) (م . ض) ولا يقطع بكونه مُدْرَكًا أم لا (ع . عد) : بل غير مدرك . وقيل : مُدْرَك كضده . قلنا : إذن يصح لمسه فيكون مثلاً للجسم .
- (مسئلة) (م) ولولا الفنا والموت لم يحسن التكليف إذ لو قارن الثواب والعقاب ^(١) كان العبد ملجئ ، والفنا ^(٢) أقوى من مجرد التراخي في منع الإلجا .

(باب الأعراض على الجملة)

- (مسئلة) في الجسم أعراض هي غيره ونفاها الأصم وأكثر الفلاسفة . لنا : ما مر .
- (مسئلة) (ع . م) والعرض ما يعرض في الجسم ولا يبقى كنفائه (ق) والأشعرية : ما لا يبقى وقتين . الكرامية : ما لا يقوم بنفسه ويقولون ببقا جميع الأعراض .
- (مسئلة) وهو أجناس . النظام : لا عرض الا الحركة . لنا : ما سيأتي .
- (مسئلة) واتفق أصحابنا على أن اللون ، والطعم ، والرائحة ، والحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة ، والأصوات ، والآلام ، والأكوان ، والحياة ، والقدرة ، والاعتقاد ، والنظر ، والإرادة ، والكرهية ، والشهوة ، والنفار : معان . واختلفوا فيما عداها فأثبتت (يه) التأليف معنى يحل محلين . (ق) : ليس بمعنى بل حركة أو سكون . (هشم) : والإعتماد معنى . (ق) : لا . وأثبت (ض) و (ع) و (ش) الظن جنساً . (م) : بل هو من الاعتقاد .

- وأثبت « ع » الادراك معنا . ونفاه (م) . وأثبت (ع) الندم جنساً .
- (م) : بل من الاعتقاد (م) والتعني معنى . (ع . ض) : لا (ع . م) واللطفة ليست معنى . وتردد (ض) . (ع . م) : والشبع والري معنيان . (ض) : لا بل هما زوال شهوة (ق) والبقا معنا . (يه) : لا . الحياط والاحذب : الطرو معنا . الاكثر :

(١) الثواب أي الطاعة . والعقاب أي المعصية . تمت من حاشية على الأصل .

(٢) أي وتوسط الفناء إذا الموت بين ذلك تمت حاشية

لا . (ع . م) والفنا معنا . الخياط (ظ . ق) : لا . لنا : ما مر . وسنفصل الباقي في أبوابها .

(مسألة) والألوان ، والطعوم ، والأرايح ، والحرارة ، والبرودة ، والاصوات ، والآلام ، مدركة اتفاقاً . واختلف في الأكوان ، والتأليف ، والرطوبة ، واليبوسة (قع) : مدركة . (م) : لا . (م) : والإعتماد مدرك لمساً . (ع . ض) : لا . « قلت » وهو الاصح . وما عدا هذه من الأعراض فغير مدرك كالظن والاعتقاد والشهوة والنفرة والحياة والقدرة والنظر (ض) المدركات من هذه سبعة (ع) : بل أحد عشر (م) بل ثمانية . وقد بينها . وقيل : لا يدرك عَرَض قط . الكرامية : بل كل عرض مدرك .

(مسألة) (ق) والنظام والاشعرية : لاشيء من العرض يبقى . الكرامية : بل كلها تبقى . . أكثر (به) : بعضها تبقى وبعضها لا تبقى فالباقي اللون ، والطعم ، والرائحة ، والحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة ، والاعتماد ، والكون ، والتأليف ، والحيوة ، والقدرة ، اتفاقاً بينهم . وغير الباقي الصوت ، والألم ، والنظر ، والشهوة ، والنفرة ، اتفاقاً . (ل) : والحركة والإرادة ، وسكون الحي . لنا : ما سيأتي . (م) الاعتقاد يبقى . (ض) : لا . (م) والحركة تبقي . (ع) : لا . (ض) : الإرادة والظن لا يبقيان (م) : بل يبقيان (ع) والإدراك يبقى . أكثر أصحابنا : الندم لا يبقى .

(مسألة) اتفق أصحابنا الجبائية : على أن الجسم والفنا واللون ، والطعم ، والرائحة ، والحرارة والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة ، والحيوة ، والقدرة ، والشهوة ، والنفرة . . لا يقدر عليها الا الله تعالى وهي اثني عشر غير الجسم ..

وأما الصوت ، والكون ، والاعتقاد ، والظن والألم ، والاعتماد ، والارادة ، والكراهة ، والنظر ، والتأليف . . فمقدورة لنا . (ع) والإدراك غير مقدور لنا . (ق) مقدور (ض) واللطافة تختص القديم تعالى . واللون لا نقدر عليه خلاف البغدادية كما سيأتي .

(مسألة) وكل عَرَض يحتاج إلى محل . أصحابنا : إلا ارادة القديم وكراهته ، والفنا . ثم منها ما يفتقر الى المحل فقط كالرطوبة واليبوسة والاعتماد والمدركات . ومنها ما يفتقر إلى محلين كالتأليف . ومنها ما يحتاج إلى أمرٍ سوى المحل كالحيوة والقدرة والعلم والظن فيفتقر الى بنية مخصوصة .

ومن العَرَض ما يوجب صفة لمحله كالكون . والحملة كالحياة . ولحي كالعلم

والقدرة . ومنها ما يختص القلب : كالعلم ونحوها وما لا : كالقدرة ونحوها ومنها ما لا يوجب كالمدركات وسن فصلها إن شاء الله تعالى .

(مسألة) إجتماع المختلف في المحل الواحد جائز اتفاقاً . والمتضاد ممتنع إتفاقاً .
واختلف في التماثل فعندنا : يجوز اجتماعه كالسوادين (ف) لا . قلنا : لا مانع
أذ يحتمله ولا تضاد .

(بَابُ الْأَلْوَانِ)

(مسألة) خالصها خمسة السواد ، والبياض ، والحمرة والصفرة ، والخضرة ،
ق (السواد والبياض فقط والباقي مركب . وعنه : جعلُ الغبرة لوناً ..

لنا : الخالص ما لا يحصل مثله بتركيب والحمرة لا تركب من السواد والبياض ولا
من غيرهما وكذلك سائرهما . والغبرة ليست بلون خالص لحصول هيئاتها من تركيب
سواد والبياض .

(مسألة) (يه) والألوان متضادة . النصيبيني : السواد لا يضاد البياض . لنا :
استحالة اجتماعهما .

(مسألة) (يه) وهي باقية . (ق) لا . لنا : إستمراره ما لم يطرُ الضدّ .

(مسألة) (ض) : وكلما ينتفي من غير ضد أو ما يجري مجراه كالصوت فليس
باقياً . والعكس باق (ع) : بل الباقي ما يستمر أوقاتا كاللون ومالا فلا كالصوت (م) :
ما صح إيجاد مثله في الوقت الثاني فباقٍ وإلا فلا .. قلنا : الأول أظهر .

(مسألة) واللون عَرَضٌ يحدث . . النظام : جسم . لنا : تعاقبه على الجسم وهو
بحاله كالحرارة .

(مسألة) ولا يتولد عن سبب . البغدادية : يصح كلون المداد بالخلط . قلنا : لم
يسود بالخلط بل برز الكامن بمجرد العادة ولو تولّد لم يصح تراخيه .

(مسألة) ولا مختلف في الألوان بل مضاد او متماثل (ق) : فيها مختلف حسن
وقبيح . لنا : تنافيهما وظهور التباس غير المتنافين في الإدراك .

(مسألة) واللون إنما يدرك بالبصر . الاشعرية : بل بجميع الحواس .. قلنا : خلاف الضرورة .

(مسألة) واللون لا يولد لوناً . البغدادية : بل يولد مثله . قيل : وضده .. قلنا : إذن لم يترأخ إذ لا مقتضى لتراخيه بخلاف النظر والاعتماد فلا يتميز السبب من المسبب « قلت » : الأولى أن يقال : يعلم ضرورة استمراره .

(مسألة) (يه) : وكل عرض يختص محله لا يصح وجوده في غيره . (م) : ولا يعلل . (ع) : بل لذاته ولا يلزم مشاركة مثله له إذ الذاتي هنا نفى أو استحالة وجوده في غيره والنفي لا يوجب التماثل فلا يجب اشتراك المثليين فيه « قلت » وإنما اتفقوا على استحالة وجوده في غيره لتأدية التجويز إلى افتقار إلى معنى تخصيصه به فيتسلسل « قلت » الأقرب أن الفاعل مخصوص كما ذكر الرصاص .

(مسألة) ويستحيل كونه سواداً بياضاً اتفاقاً (ع) ولو كان بالفاعل لصح (م) : لا إذ الفاعل لا يصحح المستحيل .

(مسألة) ويستحيل رؤية الجسم دون لونه (ع) يصح في البعيد فقط إذ لا يرى اللون (م . ض) بل نراه لكن يلتبس في البعد أولاً نراهما معاً لحجابه بأجزاء الهوى فإن زال الحجم كاللجة المخفضة .

(مسألة) (ع . ض) ويجوز أن يخلق الله للأكمه العلم بتفصيل اللون كالمبصر (م) : لا . قلنا : لا مانع .

(بَابُ الطَّعُومِ وَالرَّوَائِحِ)

هي كالألوان في جواز البقا وانه لا يختلف فيها بل متضاد أو متماثل . والطعوم أربعة : حلاوة ، وحموضة ، ومرارة ، وملوحة . والأرايح لا تنحصر ولا اسمائها بل تضاف إلى محلها (ق) : ولا يبقى أي ذلك . لنا : ما مر .

(مسألة) (م . د) لو وجدا لا في محل لصح ادراكهما كاللون . (ض) : لا بخلاف اللون إذ الطعم والرائحة لا يصح ادراكهما عن غير لمس بخلافه .

(بَابُ الْحَرَارَةِ وَالْبُرُودَةِ)

(مسألة) هما غير مقدورين للعباد خلاف (ق . ل) . لنا : تعذرهما علينا مباشرة وتوليداً فأما القدح فإبراز كامن .

(مسألة) وفي النار اعتماد لازم بحر (ف . يه) اذ يكثر بكثرته ويقل بقلته (ق) : بل يولده (فيه) بل فعل الله ابتداء . النظام : فعل الله بإيجاب المحل (ظ) بطبيعتهما « قلت » ولعل خلافيهما في العبارة .

(مسألة) (يه) والطبع غير معقول (ف) بل العالم مركب من الطبيع وكان الله قادراً على خلقه لا منها ، قال وفي كل جسم خاصة خلقها الله . الفلاسفة : العالم وما فيه مركب من الطبيع الأربع : الحرارة والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة ، ثم بعد ذلك لكل شيء خاصية . قالوا : والفلك خارج هذه الطبيع . جالينوس : العالم وما فيه من نتائج الطبيع . « قلت » لعلمهم يعنون بالطبع ما نعنيه بالأعراض والصفات .

(مسألة) (ق) والفلاسفة : الهوى حار رطب . قلنا : بل يابس لا رطوبة فيه . والا لثقل كالماء ، والحرارة والبرودة لا يقطع بها .

(بَابُ الْأَصْوَاتِ)

(مسألة) (يه) الصوت عرض . النظام : بل جوهر . قلنا : إذاً لتحيز ولما قدرنا عليه ولكان باقياً .

(مسألة) (م) وفيه المختلف كالراء والسين ، ونحوهما . والمتماثل كالراي والزاي ونحوهما (م) والحرف في الساكن المتماثل غير المتحرك . وقيل : بل هو هو . قلنا : لو اختلف حاله في الوجود لافتقر الى معنى .

« فرع » (ع . م . ق) . والمختلف متضاد إذ لا يجتمع . وتوقف (ض . عد) لاحتمال كون الامتناع للمحل لا للتضاد .

(مسألة) (ع . م) ويدرك من جملة (ق) وبعض أصحابنا : بل ينتقل الى الحاسة . قلنا انتقال العرض مجال ولو انتقل بمحله لم يتبين مكان ابتداءه .

(مسألة) ولا يبقا . الكرامية . بل يبقا . قلنا إذن لأدر كناه في الثاني كالسواد .

(مسألة) (ض) ولا يحتاج إلّا إلى المحل (ع) بل يحتاج إلى المحل والحركة والصكّة . قلنا : حكمه مقصور على محله فلا يحتاج إلى غيره كاللون بل نحن المحتاجون للصكّة إذ لا يقع منا الا مُتَوَلِّدًا ..

(مسألة) ويتولد عن الاعتماد بشرط الصكّة (ف) يدعى الصكّة . وعنه الصوت يولد الصوت . قلنا : المصاكة مماسه . ومجرد المماسّة لا تولده ولو ولدته لتولد في محلين كهي ، فيكون من جنسها .
« فرع » الأكثر : ويصح تولده في اللسان (ق) وابن خلاد : بل في الهوى فقط لنا : لا مانع .

(مسألة) (هـ . د) والكلام هو الصوت المتقطع ولا يبقا (ل . ك) : يبقا (ع) بل جنس غير الصوت يبقا والصوت لا يبقا . قلنا : إذن يصح وجوده دون الصوت (م) : والحرف الواحد لا يكون كلاما . (ع) : يصح . قلنا : إذن لسمي الأخرس متكلماً لصحته منه .

(مسألة) (م) والكلام ما انتظم من حرفين فصاعداً : الأشعرية : بل معني في القلب . لنا : من أوجد الحروف سمي متكلماً وإن لم يعلم غيره .
(فرع) (ع . عد . ض . قم) ولا يشترط الإفادة في تسميته كلاماً . (م) : بل يشترط . لنا : قسمة أهل اللغة إياه إلى مهمل ومستعمل .

(مسألة) (م) والجعفران : والقرآن الذي نتلوه ليس بكلام الله بل مثله ويُسمّى كلام الله مجازاً كنسبة الشعر إلى منشئه وإن انشده غيره . والكتابة ليست بكلام والحفظ هو العلم بكيفية الكلام . والحكاية غير المحكي في كلامه تعالى وكلامنا . (ك) بل في كلامنا لا في كلامه فهي نفس المحكي (ع) : بل الذي نتلوه هو نفس كلامه يوجد مع الصوت ومع الكتابة ، قال والخمط والبقا يجوزان على الكلام . والحكاية هي المستحكي ويجوز وجوده في محال في وقت واحد . لنا : الكلام مسموع لا الكتابة فافترق والحكاية واقعة بحسب قصد الحاكّي بخلاف المحكي . وإثبات وجود كلام آخر مع الحكايات لا طريق إليه ولا وجه لفرق (ك) .

(مسألة) الأكثر : ويوصف الكلام بأنه محال إذا أحيل عن حقيقته لا على جهـ المجاز . وقيل : لا ، إذا لمحال المستحيل فقط . لنا : تسمية أهل اللغة له محالا .
« فرع » والمحال كذب عندنا . وقيل لا . قلنا : ليس على ما تناوله .

(مسألة) وحكاية اللفظ تفتقر إلى المماثلة في الحروف والحركات والسكنات إذ مع المخالفة لا يسما حاكياً إلا للمعنى .

(مسألة) (م) : وابتداء اللغات لا تمكن إلا بالمواضعة (ق) وابن فورك والأشعري : بل توقيف (ع) : يجوز بأيهما . وقيل : ^(١) بعضها مواضعة وبعضها توقيف . لنا : لا يفهم خطاب الا بعد تقدم مواضعه .

(مسألة) (ع . ض) والتمني لفظ لا معنى (م) : معنى . لنا : وصفه عند نطقه بليت ونحوها بأنه متمني وإن لم يعلم غيره .

(مسألة) (يه) : ويجوز ^(٢) قلب الأسماء بعد انقطاع الوحي (م) : لا . قلنا : بناءً على أنها توقيف .

(مسألة) (يه) والكذب من جنس الصدق . (ق) : لا . قلنا . صورة زيد في الدار واحدة صدقاً وكذباً .

(مسألة) (يه) : الحرس فساد آلة الكلام والسكوت تسكينها (ق) : بل معنيان يضادان الكلام . لنا : لو كان الحرس ضد الكلام لقدر عليه من قدر على الكلام وإذا قدر عليه قدر على ضده وهو القدرة .

(مسألة) (يه) : والخبر عن واحد يصح خبراً عن غيره وأن يكون غير خبر . (ق) : لا إذ هو خبر بعينه . لنا : الخبر عن محمد مثلاً إنما يختص المُخبر عنه بالإرادة .

(مسألة) (يه) : الشيء الواحد لا يصح مضادته لشيئين مختلفين . (ق) : يصح فالسهو يضاد العلم والإرادة . لنا : لو صح لجوزنا السواد ضدّاً للكون والبياض فينفيهما فيخرج الجسم عن كونه كائناً وهو محال .

(بَابُ الْأَلَمِ وَاللَذَّةِ)

(مسألة) (هشم) : الألم والمتولد عن التفريق معنى (ش) : لا بل مجرد التفريق وله في لذة حاكم الحرب كلام . لنا : إدراكه ضرورة فلا وجه لدفعه .

(١) القيل للاسفراييني تمت حاشية .

(٢) في نسخة : ويصح تمت حاشية .

(مسئلة) (هشم) : والألم واللذة الحاصلان عند إدراك المرّ والريح الكريهة وضدهما ليسا معنيين بل هو إدراكهما مع النفرة والشهوة (ع . ق) : بل معنى زايد . قلنا : إذاً يحصل من دونهما والعكس .

(مسئلة) : ولا يحتاج الألم إلى الوهي^(١) . (ع) : بل يحتاج . قلنا : حكمه مقصور على محله فلا يحتاج إلى غيره كالكون ولئن المنقرّس والمصدّع يجذان الألم ولا تفريق .

(مسئلة) (ض) : يصح وجود جنس الألم في الجماد . (ع) : لا . قلنا : لا مانع إذا لا يحتاج إلا إلى المحل .

(مسئلة) ويصح أن يكون الألم عين اللذة والعكس لمقارنة الشهوة والنفار (ق) : لا . لنا : المحموم يتلذذ بالبرد ويتألم به المبرود ، وكذلك الحكمة وإذا يدركهما الباري تعالى ولا يتألم ولا يلتذ لعدم الشهوة والنفرة .

(مسئلة) (ض) : ويصح التفريق ولا تألّم ولا لذّة . (ع) : لا بد من الألم مع كثيره . قلنا : الاعتبار بالشهوة والنفار .

(مسئلة) (م) : وجنس اللذة مقدور لنا . (ع) : لا . لنا : حصولها بالحكمة وهي مقدورة لنا .

(مسئلة) : ولا يفعل الله تعالى ألماً ليدفع به ضرراً ولو كان فيه لطف . (ق) : يصح . قلنا : يمكن دفعه الضرر من دونه فلا يحسن إلا مع العوض تبعاً للطف .

(بَابُ الرُّطُوبَةِ وَالْيَبُوسَةِ)

(مسئلة) : ولا يدرك كان (ق) : يدرك كان لمساً . قلنا : إذن لأدر كناهما من دون اختيار كالحرار .

(مسئلة) (هشم) : والرطوبة مضمنة لاعتماد سفلي ، واليبوسة علوي لاستمرار ذلك على طريقة واحدة .

« فرع » (م) : ولا يصح أن يلزم الجوهر مع جزء من الرطوبة إلا جزء من الاعتماد . (ض) وغيره : بل يصح أكثر إذا ما صحّ واحداً صحّ أكثر منه .

(١) الوهي : الشق قال في الضيا : الوهي الشق في الأديم تمت من حاشية على الأصل .

(مسئلة (يه) : وهما مما يبقا إذ الظاهر استمرارهما (يه) : وهما غير مقدورين لنا خلاف (ق) . لنا : تعذرهما علينا على طريقة واحدة .

(بَابُ الْأَكْوَانِ)

(مسئلة) : الطريق الى وجودها تجدد الكائنيّة مع جواز أن لا تجدد والحال واحدة والشرط واحد فلا بد من أمر ، وليس إلا المعنى لما مرّ .

(مسئلة) (هشم) : ويوجب حالا ولا عرض يوجب لمحله صفة سواه . الأكثر : لا يوجب . لنا : أنا نفصل بين كون الجوهر في جهة دون جهة ، فالفصل إما أن يرجع به إلى حدوث المعنى فليس بمرئي ، أو الى حدوث الجسم فقد كان موجوداً فلم يبق إلا تجدد الصفة .

(مسئلة) (ع . م) : وإنما تعلم دلالة لا ضرورة (ض) : العلم بجملته ضرورة لا التفضل « قلت » وهو قوي .

(مسئلة) (م) والأكوان لا ترى وخالفه (ع . ق) . قلنا : إذا لفصل النائم إذ انتبه بين حالها . ولا يلمس الكون خلاف (ع) . لنا : ما مرّ .

(مسئلة) (ع . م) : والكون هو الحركة والسكون (ل . ق) بل معنى غيرهما لكن لا يفارقهما . لنا : إذا للزم أن ينافيه ما نفا صاحبه ، والشيء الواحد لا ينافي شيئين مختلفين .

(مسئلة) (هشم) : والسكون معنى كالحركة . أبو شمر : بل هو زوال الحركة . قلنا : حالة السكون تجدد كحالة الحركة .

(مسئلة) (م) والحركة من جنس السكون (ع . ق) : لا . قلنا : إذا انتقل ثم سكن فهو ساكن بنفس ما هو به انتقل لكن يختلف عليه الاسم إذ لا مانع كالسكونين .

(مسئلة) : والحركة اسم الكون الذي ينتقل به الجسم الى المكان الثاني . النظام ، وأبو شمر : إنما الحركة في المكان الأول . ابن الراوندي : بل هي اسم الكونين في المكانين . قلنا : إنما سمي محتر كاً عند مصيره الى الثاني وبمصيره اليه بطل الأول فيغير بالثاني .

(مسئلة) (م) : والأكوان كلها تبقى . (ق) : لا . (ل . ع) : لا تبقى الحركة .

ولا المباشر من السكون. لنا : لو لم يبق لجاز إذا عدمت الحركة أن لا يفعل السكون فاعل فتعري الجسم عن الكونين .

(مسألة) (م) ومضادة الحركة والسكون باعتبار الجهات . (ع) : بل بأنفسهما . قلنا : بناءً على أنهما جنسان (م) والسكون في جهة والحركة فيهما مثلان والسكونان في جهتين ضدان إذ لا يجتمعان .

(مسألة) (م . ض) : والكون لا يُؤلّد كوناً أصلاً . (ع . ق) : بل الحركة تولد الحركة والسكون . لنا : يلزم فيمن رمى حجراً أن لا تزال تولد الحركة حركة فلا يسكن .

(مسألة) (ض) : ويولّد الكون الألم بشرط انتفاء الصحة . (م) : بل يولده الاعتماد . قلنا : يقل بقلّة الوَهْيِ^(١) ويكثر بكثرتة لا بكثرة الاعتماد .

(مسألة) (ض . ق) : والكون يولّد التأليف بشرط المجاورة (م) : بل يُولّد الاعتماد . قلنا لو خلق الله جوهرين متجاورين تألفا ولا اعتماد .

(مسألة) والكون يصح في الجوهر خلافاً لبعضهم . قلنا : لو احتاج إلى جزئين لصار بصفة التأليف .

(مسألة) ولا حركة طبيعية خلافاً للطبائعية . قلنا : الطبع غير معقول .

(مسألة) (هشم) : ولا حركة أسرع من حركة وما نراها بطيئة هي حركات تخللتها سكنات . خلافاً لبعض المنجمين . لنا : الحركة توجب الانتقال في وقت واحد فلا يصح اختلافه .

(مسألة) (م) ويسمى كوناً في العدم لا حركة وسكوناً (ع) : بل وبهما . (ق) : لا يسما كوناً . لنا : الحركة كون عقب ضده فلا يتصور في العدم .

(مسألة) (يه) : يصح تسكين الله الجسم الثقيل في الجو . (ق) : محال . قلنا : المحل محتمل ولا مانع للقادر وكتسكين أحدنا يده .

(مسألة) : ويصح تحريك الله جسماً من دون جسم يدفعه أو يجذبه . (ق) : لا

(١) يقال وَهْيَ السماء إذا انخرق وانشق تمت مصباح .

إذ الحركة عنده لا تصح مخترعة بل متولدة. وقيل لا يخلو الجسم من اعتماد والحركة تولد منه . لنا : تصح في الابتدا فيصح بعده ولا دليل على ما زعموا .

(مسألة) (م . ض) : ويصح منا تسكين ما لم نقدر على تحريكه كالجبل . (ق) : لا . لنا : حصل السبب ولا مانع من توليده .

(مسألة) (هشم) : يجوز كون حركة الجسم منه هي جنس حركته قسرة مع اتحاد الجهة (ق) : يستحيل . لنا : الذهاب والأياب في طريق واحد أكوانهما جنس واحد ويجوز كون الافتراق عين الاجتماع كفارقة جوهر إلى جوهر آخر .

(مسألة) هوي الثقل الذي أرسل قراره متولد عن اعتماد فيه (ق) : بل من إزالة قراره . قلنا : اختلاف هويّه باختلاف ثقله .

(مسألة) (هشم) ويجوز اجتماع حركتين أو سكونين في مكان واحد (ق) : لا . قال فلو حرك اثنان جوهر الى جهة تليه فالمحرك واحد والحركة واحدة . قلنا : بل اثنان واثنان .

(مسألة) : كل حركتين في جهة مثالان وإن اختلفا حسناً وقبحاً . (ق) : بل مختلفان . قلنا : دخول المغضوب قبيح ويحسن بالأذن ، والأذن لا يغلب الحسن .

(مسألة) : والفارقة هي الكونان مع البعد (ع . ل) : بل معنى سواهما كما أن التأليف معنى سوى الاجتماع . قلنا : لا دليل عليها بخلاف التأليف .

(بَابُ التَّأْلِيْفِ)

(مسألة) (به) : هو معنى غير الاجتماع . ق : لا . لنا : أنا نفرق بين ما يصعب تفكيكه وما لا والاجتماع حاصل فيهما والحال واحدة وهي التحيز - والشرط واحد - وهو المجاورة - فلزم المعنى لما مر .

(مسألة) والكون يولده بشرط الاجتماع . (م) بل الاعتماد . لنا : ما مرّ .

(مسألة) (هشم) : وهو محل محلين وقيل : محلا واحداً . لنا : تصور ثلاثة اجزاء يسهل فك الأول من الثاني ويصعب فك الثاني من الثالث ، فلو كان محله واحداً لم يختلف الفك عن الاوسط والا كان المعنى الذي فيه موجبا غير موجب .

(مسألة) (م) : وهو لا يرى . خلاف (ع) . لنا : أننا لا نفرق بالادراك بينما يصعب تفكيكه وبينما يسهل .

(مسألة) (ض) : والتأليف لا يصح إيقاعه منا إلا متولداً . (ع) : بل ومبتداً . لنا : كون الاجتماع شرطاً فيه فلا يصح من دونه ، ويصح من القديم تعالى ابتداءً كما مر .

(مسألة) (ع . م) : وهو جنس واحد (قع) : بل مختلف . لنا : أخص أوصافه حلوله في جزئين وكله مشترك في ذلك .

(مسألة) (م . ع) : ولا ضد له (قع) : بل متضاد . قلنا : إذا يحل محلين وكان مثله .

(مسألة) (هشم) : وهو باق (ق) : لا . لنا : أن العلم بالجسم هو الذي رأيناه بالأمس من كمال العقل ولو بغير تأليفه لم يعلمه إياه ولما مرّ في السواد .

(مسألة) (هشم) : والمجتمعان مؤلفان وإن لم يصعب التفكيك . أبو يعقوب البصري لا . قلنا : الكون مولد له بشرط المجاوره وقد حصل . « قلت » وفيه نظر .

(مسألة) : ولا يصير التزاماً إلا مع رطوبة في أحد جزئيه وبيوسة في الآخر (ر . عد) يحتاج إليهما في الحدوث لا في البقا (ض) واللباد : بل فيهما إذ البقا هو استمرار الوجود وإذا احتاج إليهما في ابتدائه احتاج إليهما في بقائه .

(مسألة) (هشم) : واللين والخشونة يرجعان إلى التأليف ولا يدر كان . خلاص (ق) . لنا : لو كانا غيره لحاز وجوده من دون أحدهما والعكس .

(بابُ الإعتمادِ)

(مسألة) (هشم) : هو عين الحركة والسكون . (ق) : لا . لنا : أنا نجد الفرق بين كون المعتمدين وغيره مع الحركة ومع السكون فلا بد من أمرٍ كئامر .

(مسألة) : وهو المعنى الذي يوجب تدافع الجسم في إحدى الجهات الست . (هشم) ولا يوجب حالاً إذ لا دليل عليها .

(مسئلة) (م) : وفيه مختلف ومتفق لا متضاد. (ع) : بل يتضاد. قلنا : إذا لم يجتمع العلوي والسفلي وقد اجتماعا في حجر يُرمى به الى العلو..

(مسئلة) ويجوز اجتماع اعتمادين مختلفين في محل واحد احدهما لازم والآخر مختلف كما مر أو مختلفين كفي المتجاذب وليسا ضدين لما مر وأما اللازم علوً وسفلاً فمحال لتضادهما . . بل لافتقار لزوم العلوي الى اليبوسة والسفلي الى الرطوبة وهما ضدان .

(مسئلة) وهو نوعان لازم ، ومُختلَبُ^(١) ، (ع . د) مختلَبُ فقط وجعلنا الثقل راجعا الى نفس الجوهر . لنا : اذا نفخ الزق لم يثقل فاقتضى أن الجوهر لا يقتضي ثقلا .

(مسئلة) واللازم السفلي مفتقر إلى الرطوبة والعلوي الى اليبوسة (ض) : ويشترط حدوثهما عند حدوثه فلا يؤثر الباقي في لزومه . (م) : بل يؤثر فلا يشترط المقارنة . قلنا : يلزم اذا اعتمادنا على جسم فيه رطوبة أن تبقى .

(مسئلة) ولا يبقى المختلَبُ إجماعاً إذا لم يصحبها وإلا لزم أن يثقل ما اعتمدنا عليه بعد الترك . (ض) : ويحتاج اليهما ليمنعاه عدمه كالحركة تمنع السكون . (ر) : بل يستمر وجوده . قلنا : وجوده ليس مشروطا بهما فكذا بقاؤه فأما اللازم فباقي إذ لا ينتهي إلا بما هو كالضد^(٢) .

(مسئلة) وإذا اجتمع اللازم والمختلَبُ في جهة وجهتهما واحدة ولدا جميعا . (م) : بل ينقطع المختلَبُ ويولد اللازم فقط . قلنا : جنس واحد فلا أخصية لأحدهما .

(مسئلة) (ض) : وفي الهوى اعتمادات معتدلة تُوقَف . (م) : بل صُعدا . قلنا : فلا يزال يعملوا .

(مسئلة) (م) : ولا يصح في الجوهر الواحد إلا اعتماد واحد وإلا جاز كونه في ثقل الجبل . (ض) : يصح لاحتمال المحل وما ذكره (م) مجرد استبعاد .

(مسئلة) (ع . ض) : ولا يدرك (م) : بل يدرك باللمس . قلنا : لا نسلم .

(١) المختلَبُ المقطوع . يقال خلب النبات أي قطعه . أو هو الماء المختلَبُ أي الحمأة .

(٢) وهو انتفاء ما يحتاج اليه من الرطوبة واليبوسة .

(مسئلة) (ض) : وهو يولد الاعتماد والكون والصوت لا التأليف لما مر ولا يولد شيئاً إلا ومعه اعتماد وإلا لم ينفذ الحجر المرمي به . ويصح توليده شيئين في وقت لاختلاف الجنس .

(مسئلة) (م . ض) : والحركة لا تولد شيئاً (ع) : بل تولد حركة بشرط الاعتماد (م) : في محلها فقط إذ لا يولد في غير محله إلا الاعتماد . لنا : الحركة قد تضاد الحركة والشيء لا يولد ضده .

(مسئلة) (ض) : والثقل لا يمنع التسكين مطلقاً إذ ليس بضد له (ع) : بل يمنع كمنعه التحريك إذ ما منع من شيء منع من ضده . (م) : لا يمنع من تسكين ما لو انفصل قدر على تحريكه . قلنا : الثقل إذا منع الاعتماد المختل من توليده الحركة لم يمنع من توليده السكون والاعتماد إذ المحل محتمل كما سيأتي .

(مسئلة) (م) : والمنع من الشيء لا يكون منعاً من ضده . وعن (ع) خلافه كما مر . لنا : ثقل الحجر وإن منع من تحريكه صُعداً لم يمنع من تحريكه جهة أخرى وهما ضدان .

(مسئلة) (ض) : والمانع من حمل الثقل هو الثقل (قم . ع) بل الاتصال . لنا : تعذر رفعه علواً وإمكانه سفلاً على طريقة واحده والاتصال في الجهتين على سوا فاقضى كون المانع الثقل فقط ولحصول معنى الاتصال في الزق المنفوخ إذ لو اعتمد عليه القوي لم ينغمز^(١) وهو غير مانع .

(مسئلة) (هشم) : والخفة ليست بمعنى ، خلاف (ق) . قلنا : إذا جُزنا خلُوء الجوهر من الخفة والثقل .

(مسئلة) (م) : ويصح خلُوء الجوهر من الاعتماد . أبو اسحاق النصيبني : لا . وكذا (ع . ق) بناءً على أصلهما أن المحل لا يخلو من الشيء وضده إذا احتمله . لنا : وجود الجوهر من غير مضمن بالاعتماد ولا يحتاج إليه فجاز خلُوءه عنه .

(بَابُ الْحَيَاةِ)

(مسئلة) لا خلاف في ثبوت الحي . الأكثر : وهو الجملة . النظام : بل هو الروح وهو الحياة المشابكة للجسم . معمر : بل عين من الاعيان . هشام بن عمرو القوطي

: بل جوهر لا يتجزى محله القلب . لنا ما مرّ .

(مسألة) (يه) والإنسان هو الحي ، والروح النَّفْس وليس بحي . بن المعتمر : بل هما حيان . لنا لو كان النَّفْس حياً لأدركنا به .

(مسألة) (يه) : والحيوان حيّ بحياة . النظام : بل لذاته . لنا : صارحياً مع جواز ان لا يحى فلا بد من أمرٍ كسائر الأعراض وتوجب صفة للجملة . ك : بل حكماً للمحل . قلنا : اذاً لكان الواحد منا بمنزلة أحياء كثيرة . الأكثر : وهي عرض . (ل) : يجوز ان تكون جسماً وأن تكون هي الروح . قلنا : الجوهر لا يؤثر في الجوهر فلا بد من معنى يحله .

(مسألة) بقراط (ض . ع) : ولا حياة في العظم (م) وجالينوس : بل فيه حياة . قلنا إذاً لصح الإدراك به ولتألم .

(مسألة) والحياة معنى زايد على صحة البدن واعتدال المزاج . الأطباء والملاحمة : لا . قلنا : المزاج أمور متضادة فلا تجتمع في اقتضا حكم واحد وهو صحة الإدراك . (مسألة) : وهي متماثلة إذ كل واحدة تقوم مقام الأخرى فيما يرجع إلى الذات من صحة الإدراك .

(مسألة) (يه) والحياة غير القدرة وقيل بل هما شيء واحد . لنا أن في شحمة الأذن حياة ولا قدرة ولا اختلاف الحين في قدرهما .

(مسألة) وهي غير الحركة خلاف الفلاسفة . قلنا : الحركة هي الانتقال .

(مسألة) (يه) والحياة تفتقر إلى بنية . قبة : لا فيصح في الجوهر . لنا : زوالهما بتفريق البنية على طريقة واحدة .

(فرع) وكما تفتقر إلى البنية تفتقر إلى وجودها إلى معان من جنسها إذ لا حيّ لا مدرك بأعضائه ولا يدرك بمحل إلا بأن يستعمل في المدرك ضرب استعمال وإلا لزم أن يدرك باليمين ما أدركنا بالشمال ونحو ذلك . واشترط استعمال المحل ليس لأجله بل لأجل الموجب للإدراك وهو حاله فيه فلزم وجودها في كل محل يدرك به ..

(مسألة) (م) ويفتقر إلى الرطوبة واليبوسة والروح . (ع) : لا يحتاج إلى الروح بل إلى الدم وهو الرطوبة (ض . ر) : لا يحتاج إليهما إذ لا طريق إلى العلم بالحاجة

« قلت » وإذ لم تحتج حياة الجن والملئكة اليهما .

(مسألة) (به) : ولا يحتاج الى الغذاء . (ق) : يحتاج . لنا : يلزم في الملئكة وأن تستوي الأغذية لتمامات الحياة .

(مسألة) (ض) وتُحَسَّس الحياتان في محل واحد إذ في الثانية عرض وهو قوى الإدراك .

(مسألة) توصف بأنها حياة في العدم كالجوهرية وهي باقية ، (ق) : لا . لنا : وجود استمرارها من النفس ولا طريق إلى تجددتها .

(مسألة) : ولاتدخل في مقدورنا اتفاقاً والاصح منا فعلها والمعلوم خلافه ..

(مسألة) (ع) : والشعر والظفر من جملة الحي . (م) : لا . وهو الحق إذ لا يدرك به « قلت » وهو خلاف في العبارة .

(مسألة) (م . ض . عد) : حياة زيد لا تصح أن تكون حياة لعمره (ع) : يصح قلنا : لو لم يختص بذاتها لافتقرت الى مخصص كما مر في اللون وإلاصح أن تكون حياة لهما إذا تجاورى فلا يتميز زيد من عمره وما أدّى الى نفي تغاير الأحياء . ففاسد . « قلت » وفيه نظر .

(مسألة) (هشم) وأجزاء زيد لا يصح أن تكون أجزاء لعمره . (عد) : يجوز . قلنا : يودي الى تجويز كون المعادة غير المبدئية .

(مسألة) والموت والحياه فعل الله سبحانه ابتداءً (معمر) : بل بطبع المحل . قلنا لا يعقل .

(مسألة) (ض) : والموت ليس بمعنى (كم) عنه ^(١) (ض) إلا سمعاً لقوله تعالى (خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ) ^(٢) . قلنا : الإحساس لا يثبت بالسمع والمراد بالآية ما عنده تنتفي الحياة . (ع . ق) : بل معنى عقلا . قلنا : لا دليل .

(مسألة) ولو كان الموت معنى لما كان ضد الحياة (ق) : بل ضد لها . قلنا إذا

(١) في تعلية : عن (ض).

(٢) الآية ٢ في سورة الملك .

لمائلها إذ يوجب للجملة نقيض صفتها بعد أن صيرها كالشيء الواحد وذلك أخص أحكامها .

(مسألة) والموت يجوز وجوده في جوهر . (ق) : يحتاج إلى بنية . قلنا : حكمه مقصور على محله كالكون .

(مسألة) (هشم) والموت لا يضاد القدرة والعلم . خلاف (ق) . قلنا : الشيء الواحد لا يضاد مختلفين .

(مسألة) (م) ويجب على الله سبحانه إعادة الجملة التي لا يكون الحي حياً إلا بها (ع . ق) : بل على الصفة التي مات عليها . وهذا ما فيه غاية البعد . (م) : لعله غلط الراوي ، وقد مر الخلاف في إعادة عين التالف (م) : وتعاد الحياة بعينها (ض) : لا إذ الحي هو الجواهر ولا مدخل للعرض .

(مسألة) (م . ض) : وليس وجود الحياه مضمناً بالشهوة والنفرة خلاف^(١) . قلنا : إذاً لا تحد محلها ولا استحال وجودها من دونها كالجوهر دون الكون ولا طريق الى ذلك .

(مسألة) : وتصح الإعادة على الحياة (ق) : لا . قلنا : بناءً على عدم بقائها .

(بَابُ الْقُدْرَةِ)

(مسألة) (جهم) لا قادر إلا الله . قلنا : والعباد اذ وجدنا حيين صح من أحدهما الفعل دون الآخر فلا بد من مزية وهي التي عبرنا عنها بالقادرية ، ولا يقال أنها كون أحدهما خلق فيه الفعل لاستلزامه سد العلم بقادرية القديم سبحانه وتعالى ..

(مسألة) والحيوان قادر بقدرة وهي عرض محل فيوجب للجملة حالاً . النظام والأشوارى والاصم : بل قادر لنفسه . لنا : صح الفعل منه مع جواز ألا يصح والحال واحد^(٢) والشرط واحد وهي البنية فلا بد من أمر كأمر .

(مسألة) (يه) القدرة عرض وليس بجسم . هشام بن سالم وضرار وحفص القردي :

(١) إسم المخالف لم يذكر في الأصل فينظر وقد تركنا له بياضاً كما في الأصل .

(٢) وهو كونه حياً تمت .

بل هي بعض القادر. هشام بن الحكم : هي ما لا يتم الفعل إلا به من آلة وغيرها ^(١) .
قلنا لو كانت جسماً لكان كل جسم قادراً ولما اختلف القادرون

(مسألة) : وهي معنى سوا الحركة والسكون وقيل : حركة ، وقيل : سكون ،
وقيل : بعضها حركة وبعضها سكون ، وهي توجب للجملة وهي غير الحياة . وقيل :
بل هي هي . لنا : اختلاف الحيتين في القادرية . وهي معنى غير الصحة والسلامة . خلاف
(ق) وغيلان وثمامه وبشر . لنا : قد يكون صحيحاً وليس بقادر كشحمة الأذن ولا
اعتدال المزاج . خلاف الفلاسفة . كما مر . لنا ما مر .

(مسألة) : ولا تحل في جماد . الفلاسفة : للأشجار في القوة ثمار ^(٢) مالم يخرج
الى الفعل . لنا : لو وجدت في الجماد لكان قادراً .

(مسألة) وتفتقر الى بُنْيَنة زائدة على بنية الحياة (قع . عد) : لا والا جوزنا حياً
يستحيل أن يكون قادراً . قلنا : لو لم تفتقر لاحتمل الذرة ^(٣) مثل قدر القيل .

(مسألة) والقدرة لا تولد القدرة . خلاف « ق » . قلنا : إذا لتزايدت قدرتنا .

(مسألة) ولا يصح بالقدرة الا المباشر والمتولد لا المخترع . والمباشر هو الفعل الموجود
بالقدرة في محلها لا بواسطة ، والمتولد هو الموجود بالقدرة بواسطة سبب ، والمخترع
هو الفعل الموجود لا بالقدرة ابتداءً ويختص به البارئ تعالى .

(مسألة) (ع . م) : ولو اجتمعت قَدَرٌ في محل واحد لم يصح الفعل بواحدة
دون أخرى (عد) . (ض) يصح في افعال القلوب دون الجوارح . لنا : إذا اتحد
محلها لم يمكن استعمال أحدها دون الأخرى إذ لا مخصص (ع) : بل لتأديته الى خلو
أحدهما من الفعل والترك (عد) : لا مانع من استعمال احداها « قلت » يتعذر الاختيار
لعدم التمييز . ولا مرجح .

(١) كالوقت والمكان تمت .

(٢) أي يصح أن يصدر منها أمر زائد عليها وهي الثمار التي تولد منها كما يصح أن يصدر منا فأشبهت
القادر في أن له أفعالا في القوة أي في عدم يصح وجودها منه . وانما تكون للأشجار ثمار في القوة
فقط أي في عدم ما لم تخرج تلك الثمار الى الفعل فمتى خرجت الى الفعل لم يصح بعد ذلك صدورها
عن الشجر كما أن أفعالنا بعد صدورها منا لا يصح تأثيرنا فيها لأن إيجاد الموجود محال .
انتهى تفسير الفلاسفة لقولهم . وهو باطل والصحيح ما ذكره المؤلف في الرد عليهم .

(٣) أي النملة .

(مسألة) (يه) وكلها مختلفة غير متضادة (ق) : بل فيها تماثل . قلنا : يودي إلى اتحاد المتعلق فيصبح مقدورين قادرين وسنبطله وقدرتا الضدين غير ضدين . خلاف للمجبرة . قلنا : يلزم ألا نقدر على الضدين نحن ولا الباري سبحانه لتضاد الصفتين وأن لا تفرق بين المضطر والمختار ..

(مسألة) (ض) والعجز ليس بمعنى مضاد للقدرة إذ لا طريق إليه إلا بطلان قدره أحدنا والحال واحد والشرط واحد وهذا لا يكون . (ع . ق) (عد) والاكثر بل هو معنى ضد لها . ضرار وحفص القرد : بل هو بعض القادريه كالقدرة . وتوقف (م) . لنا : ما مر .

« فرع » لمن أثبتته معنى (ل) هو بتقدم الفعل كالقدرة . الأكثر : بل تقارنه . والأول أصح إذ الضد لا يخالف ضده في كيفية تعلقه .

« فرع » الأكثر : ويصح تعليقه بواحد وأكثر كالقدرة . ابن الراوندي وغيره : بل بواحد لا غير ، قالوا الضد لا يتقص عن ضده فمن قدر على حمل خمسين رطلاً لا على المائة ففيه عجز عن الزيادة . قلنا : بل عدم القدرة فقط لما مر .

(مسله) (يه) والمنوع من الفعل قادر عليه . وقيل : لا . ابن حرب : قادر لا يقدر على شيء وهي مناقضة . لنا : المنع ينفي الفعل ، والقدرة باقية كالقدرة على الفعل في المستقبل وإن تعذر الآن ^(١) .

(مسألة) والحيوان الذي لا قدرة له يصح أن يدرك ويألم . وعن قوم منعه . لنا : من أحكام الحياة لا القدرة .

(مسألة) وتصح القدرة على ما لا يخطر ببال القادر . النظام : لا . قلنا : حضوره ليس بمؤثر ..

(مسألة) والقدرة ليست بعلمه في الفعل ولا سبب خلاف بعضهم . قلنا : يتقص كون الفاعل مختاراً .

(مسألة) (م) وقدرة القلب تصح كونها قدرة للجراحة والعكس (ع) : لا . قلنا مقدورات القدر متجانسه إلا أن المانع المحل فلو كانت بنية اليد في القلب لصح الفعل بتلك القدرة . (م) : ولا تسما قدرة القلب قدرة على فعل الجراحة ولا العكس (ض) .

(١) أي حال المنع .

(عد) وابن خلاد : تسمى وهو الأصح إذ تعذر الفعل المانع والقدرة ثابتة .

(مسألة) ويصح تعلقها بأفعال كثيرة ولو متضادة . المجبرة : لا الا بواحد . قلنا : يستلزم تكليف ما لا يطاق واذ نجد في أنفسنا القدرة على مختلف المتضاد ..

(مسألة) ولا تعلق من الجنس الواحد في المحل الواحد في الوقت الواحد على الوجه الواحد إلا بمقدور إذ لو تعدت لبعدت ولا حاصر فيتعلق بما لا نهاية له فيقدر على الممانعة القديم فان اختلف أحدها ^(١) صح تعلقها بما لا يتناهى (ر) لا تتعلق بما لا يتناهى بل يصح أن يفعل بها ^(٢) (كم) وهو خلاف عبارة .

(مسألة) وهي غير موجبة خلافاً للمجبرة . لنا : وجود الفعل بحسب دواعينا وهي متقدمة على الفعل خلافاً لهم . لنا : الفعل محتاج اليها وحاله الوجود حالة استغنا كالبقا فاقضى تقديم وجودها وإلا لزم تكليف ما لا يطاق ، وكل من قال بصلاحياتها للضدين قال بتقدمها ، إلا ابن الرأوندي والورّاق ، فقالا : بالمقارنة والصلاحيّة . قلنا : لو صلحت وقارنت صح وجودها بها وهو محال .

(مسألة) (ع . م) : ويستغنى عنها حال وجوده كحال استمراره إذ حاجته إنما هي في حال عدمه . (ل) : أما أفعال القلوب فلا . قلنا : لا وجه للفرق .

(مسألة) ويصح وجود الفعل في ثاني وجودها (ل) : يفعل بها في الأول وإن لم يوجد إلا في الثاني . بشر : يفعل بها في الثالث . قلنا : حال وجودها يصح الفعل بها ولا يتّبع إلا في ثانيه لوجود تقدمها .

(مسألة) ولا يصح تعلق قدرتين بمقدور واحد . خلافاً للمجبره وبعض (له) . لنا : لو صح مقدور لقادرين لصح أن يريده أحدهما ويكرهه الآخر . فيستلزم كونه موجوداً معدوماً فإن طابق مراد أحدهما اقتضى عدم تعلق قدرة الآخر به وهو المطلوب .

(مسألة) (هشم) : والقدرة باقية (ق) أحمد بن علي الأشعري وأبو حفص الضميري : لا . لنا : حسن الامر بمناولته الكوز وإن كان على مسافة وحسن ذمّه إذا لم يمثل .

(١) أي الشروط تمت

(٢) أي ما شاء إلى غير غاية تمت .

(مسألة) ولا يوصف أحدنا بالقدرة على الوجود (عد) : ولا الباري سبحانه إذ القادرية لا تعلق به (ض) بل يصح لقدرته على إفائته وإعادته (كم) : وهو لفظي .
(مسألة) (هشم . د) : والقادر هو الجملة لا محلها . وقيل : من فيه قدرة . « قلت » وهو لفظي .

(مسألة) : وقدرة الكافر نعمة عليه . خلاف المجبره . لنا إمكان الإيمان بها كالألة .

(مسألة) والمنع من الفعل يقارنه (ع) : بل يتقدمه كالعجز . لنا : إنما يمنع بالمضاد فاعتبرت المقارنة إذ لا يمنع مما يصح وجوده معه .

(مسألة) ويصح المنع بالمباشر والمتولد . الإخشيدية : بالمتولد فقط . لنا : منع الجهل بالعلم الضروري والحركة بالسكون .

(مسألة) (هشم) : والمنع ليس عجزاً . خلاف (ف) . لنا : مانع الفعل ضد له . والعجز ضد القدرة فلا يضاد مختلفين وإذ قد يمنع غيرنا والعجز غير مقدور لنا .

(مسألة) ويصح خلو الحيوان من القدرة والعجز (ق . ع) : لا ، بناءً على أن المحل لا يخلو عن الشيء وعن ضده .

(مسألة) ولا تعلق بأن لا يفعل خلاف بعضهم « قلت » : وهو لفظي إذ يوافقون أن النفي ليس بفعل .

(مسألة) (م) ويجوز خلو القادر من الأخذ والترك (ع . ق) : لا . لنا : علم أحدنا بتصرف أهل السوق ولا يريده ولا يكرهه ، والإعراض ليس بمعنى وإذا المستلقي خال أيضاً ولا نسلم تحديده سكوناً .

(مسألة) (ع) : ومعنى الأخذ والترك هو ما يخرج الواحد منا عن فعل أحد مقدوريه إليه . (م) : بل خلوه عن فعل إلى ضده بلا واسطة .

(مسألة) وجملة المقدورات ثلاثة وعشرون جنساً . فمقدوراتنا عشرة ، خمسة من أفعال القلوب . وهي الاعتقاد ، والظن ، والارادة ، والكراهة ، والنظر . وخمسة من أفعال الجوارح وهي الاعتماد ، والكون ، والتأليف ، والصوت ، والألم .

ومقدورات القديم تعالى ثلاثة عشر ^(١) : الجوهر ، والفنا ، واللون ، والطعم ،
والرائحة والحرارة ، والبرودة ، والرطوبة ، واليبوسة ، والشهوة ، والنفرة ، والحياة ،
والقدرة . وزاد (ض) اللطافة ، و (ع) : الموت ، والعجز و (ع . م) : الشبغ
والرّي .

« فرع » : القديم تعالى قادر على جميع اجناس المقدورات ومن كل جنس في كل
وقت على ما لا يتناهى ، ولا يقال على أعيانها لإحالة مقدور بين قادرين .

(مسألة) (يه) : ولا تعلق القدرة بالإنعدام . أَلْحِيَاطُ وَالْقَرْمِيسِيْنِي : بل تتعلق
به . قلنا : إذن لصح منا إعدام شيء بغير إحداث ضده .

(بَابُ الْإِعْتِقَادِ)

(مسألة) العلم : هو المعنى الذي يقتضي سكون النفس إلى أن متعلقه على ما تناوله .
(ع . م) : على ما هو به . الفلاسفة : هو إدراك النفس الحق . الأشعرية : تبيين الشيء
على ما هو به . قلنا : الأول اكمل إذ يطرد وينعكس ويتناول ذاتيات المحدود ^(٢) .

(مسألة) الأكثر : للأشياء حقيقة وللعلم بها حقيقة . السوفسطائية : لا حقيقة لشيء
(ق) لا يُنَاطَرُونَ إذ ما جحدوه هو الذي ينتهي إليه المتناظران لكن يقال لهم أبعلم قلتم :
أن لا علم . فإن قالو نعم اثبتوا العلم وإن قالوا لا لم يستحقوا جواباً فإن قالوا نشك . قلنا :
اتعلمون أنكم شاكون . ثم يعد الكلام (ع . م) : بل يصح مناظرتهم إذ انكروا كون

(١) أي المقدورات التي لا يقدر على إيجادها في المخلوقات إلا الله القديم تعالى . وتأمل التفرع الذي
في هذه المسئلة فيما يجب الإعتقاد به في قدرة الله تعالى .

(٢) وبقيّة الحدود تناول لوازمه . فهذا الحدّ حقيقيّ وهي رسميّ والحقيقيّ أبلغ إيضاحاً للمحدود إن
الرسمي . بيان ذلك أنا قلنا : هو المعنى . وكونه معنى أمر ذاتي ، ثم ميزنا ذلك المعنى بأنه يقتضي
لسكون النفس ، وهذا لازم ذاتي يتميز به ذلك المعنى الذي هو (علم) عن سائر المعاني لا يمكن
تمييزه بغير ذلك فاقضى صحة (الحدّ) . بخلاف قول الشيخين ، فإنه يدخل فيه التقليد والتجنب
حتّ طابقا معتقدهما ، فأنهما إعتقاد الشيء على ما هو به . وكذلك (حدّ الفلاسفة) مدخول بأنه
حد الشيء بنفسه إن عنوا بالإدراك العلم وإن عنوا غيره فغير معقول و (حدّ الأشعرية) معترض
بأنهم إن أرادوا بالتبيين العلم ، لزمهم أنه حدّ الشيء بنفسه وإن أرادوا به الاعتقاد . لزمهم ما لزم
الشيخين (أبو علي وأبو هاشم) من دخول التقليد حيث طابق المعتقد . وحديثنا سليم من هذه المطاعن
تمت كما وجد على الأصل .

اعتقادهم علماً والعلم بكون الاعتقاد علماً مكتسب لا ضروري (ض) إن أنكروا كون الضروري علماً لم يناظروا إذ العلم به ضروري بل يعارضون ويناقضون كما مر وإن أنكروا الاستدلالي فوظروا إذ العلم به استدلالي .

(مسألة) (ظ) عن بعض أهل التجاهل : لا حقيقة لشيء وإنما حقايقها عند كل أحد ما يعتقد كالعسل يجده الصفاوي مرأً والمعتدل حلواً وكانحل يحيا فيه دودة دون غيرها . والاستحسان والاستقباح كذلك . قلنا : لا تأثير للاعتقاد في الحقائق فإن أنكروها فمن الطائفة الأولى ^(١) وأنكر بعض التجاهليه ما عدا المشاهد . قلنا : بعض الغائبات نعلمها كعلمنا المشاهد .

(مسألة) والطريق إلى اثبات العلم معنى أنه حصل أحدنا علماً مع جواز أن لا يحصل كما مر في غيره .

(مسألة) الأكثر : والعلم معنى غير العالم . جعفر بن مبشر : بل هو بعضه . لنا : ثبوته وانتفاؤه والعالم بحاله .

(مسألة) الأكثر : والضروري فعل الله تعالى والمكتسب فعلنا ويجوز أن يكون العلوم كلها ضرورية لكن لا يصح مع بقاء التكليف إلا بعضها عندنا خلاف (جهنم) وأصحاب المعارف . كالحافظ . وقيل : بل كلها مكتسبة . قلنا : لا يصح ذلك إذ الاكتساب مترتب على حصول علوم ضرورية والا لم يمكن .

(مسألة) اختلف أهل الاضطراب في العلوم . (قبه وجهنم) يبتدئها الله من غير سبب الرافضه . لا يقدر على العلم إلا الله تعالى . الفضل الرقاشي : كلها ضرورية لكن الدينية تحصل من غير بحث ، والدينية تفتقر الى البحث كالطب والصناعات . ثمامه : العلوم كلها حدث لا محدث له (ظ) : بل بطبع القلب عند النظر . لنا : إثبات المكتسب يبطل هذه الأقوال .

(مسألة) (يه) : وعلمنا بالصانع وصفاته مكتسب . الأشواري : بل ضروري مبتدا (ظ) ضروري والنظر شرط اعتيادي . غيلان : بل علم الإنسان بانه مصنوع لم يصنع نفسه بل صنعه غيره ضروري وسائر مسائل العدل والتوحيد اكتسابي (ل) : معرفة العلم والداعي الى معرفة الصانع ضروري . وما بعده مكتسب . بشر بن المعتمر :

(١) يعني السوفسطائية وتقدم قولهم في المسئلة قبل هذه فتأمل.

المعارف ثلاث : معرفة الإنسان أن نفسه ليست من صناعته ضروري مخترع . وما سواه يدرس بالحواس وبالرأي والقياس . النظام : ما علم بالحواس أو بالأخبار فضروري والا فمكتسب (كم . ض . ع . د . م .) : علوم العقل كلها ضرورية وما عداها فمكتسب « قلت » وفيه نظر ، إذ العلم بأن زيداً هو الذي شاهدناه بالأمس ضروري وليس من العقل ، والضروري ما لا ينتفي عن النفس بشك أو بشبهة ، والمكتسب خلافه .

(مسألة) : والعبد مأمور بالمعرفة كسائر الواجبات . وقيل : لا إذ لا يكلف ما لا يعرف صفته . قلنا : يصح أداؤها بمعرفة طريقها فصح التكليف بها .

(مسألة) (يه) : ولا يكفي التقليد (ق) هو علم إذا طابق الحق وقيل : التقليد هو الواجب . قلنا : لا نأمن تقليد المخطي فيجب (ق) إن وافق المحق فناج . قلنا : لا إذ أقدم على ما لا يؤمن قبحه .

(مسألة) : ومن كُلف لا يصح من الله سبحانه اختراجه حتى يمكنه النظر والعلم ولينفع بالتكليف وإلا كان عبثاً . وقيل : لا بد أن يحصل المعارف كلها في ثاني التكليف قلنا : العلوم يترتب بعضها على بعض فاقتضى المهلة .

(مسألة) (يه) ويصح مصير المعلوم الاستدلالي ضرورياً (ق) : لا . قلنا إذا قدرنا عليه فالباري أولى ولا يصح مصير الضروري كسبياً غالباً .

(مسألة) ويصح علم الشيء بعلمين من وجه واحد ضرورياً ومكتسباً . ابن الراوندي : لا . قلنا : لا تضاد .

(مسألة) (هشم) : ولا يتعلق العلم الواجد تفضلاً بأكثر من معلوم واحد . (ق) : يصح تعلقه بشيئين لا يصح معرفة أحدهما دون الآخر ، فإن صح فعلمان . الأشعرية : القديم يتعدى لا المحدث . لنا : لو تعدى لتعدى ولا حاصر فيتعلق بما لا نهاية له . ولا فرق بين القديم والمحدث بخلاف العالم للذات فلا مخصص لتعلق عالميته بمعلوم دون آخر فتعلقت بكل ما يعلم واذ المصحح ^(١) في القديم هو الموجب فما صح العلم به وجب بخلاف الشاهد فالمصحح غير الموجب فلا يوجب الا ما حصل ^(٢) .

(١) الصفة الأنخص له تعالى .

(٢) أي من المعاني تمت .

(مسألة) أكثر (يه) : والعلم من جنس الاعتقاد (ل) : بل جنس برأسه . قلنا : إذا لصح حصوله دون الاعتقاد .

(مسألة) (ض) : وللعلم حال ^(١) لاجلها يوجب سكون النفس ، وصحة الفعل المحكم لأمر يرجع الى الفاعل وهو كونه ساكن النفس لا إلى للعلم . (عد) : بل للعلم حالة تقتضي سكون النفس وصحة الفعل المحكم (ع . م . ل) : لا صفة للعلم بكونه علماً . لنا : لا بد من مفارقتة جينسه بأمر لأجله اقتضى سكون النفس دون سائر جنسه .

(مسألة) (عد) وسكون النفس موجود فيها فهو ضروري . الأكثر : في الضروري ضرورة وفي الاستدلالي دلالة اذ لو وجد ضرورة لما انتقل محق الى مبطل .

(مسألة) (يه) والعالم يعلم كونه عالماً دلالةً . البغداديه : بل ضرورة ومن ثم منعوا مناظرة السوفسطائية . لنا : قد يلتبس بالظن كالسراب بالماء وحرارة الشط ^(٢) عند سير السفينة . ويبين العلم بسكون النفس (ظ) : لا . اذ الجهل قد يقتضي سكونها . قلنا : ليس بسكون بل تسكين . والواحد منا عالم بعلم لا لذاته . خلاف النظام كما مر . ومحل العلم القلب . الفلاسفة : بل الدماغ . لنا : وجوده من ناحية الصدر . وقوله تعالى (لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا) ^(٣) .

(مسألة) ويصح وجود العلم في جزء من القلب والجهل في جزء آخر ويتضادان اذا اتحد المتعلق وإن تغاير المحل ، اذ يوجبان للجملة . محمد بن علي الصيمري : لا . لنا : يصح التضاد على الجملة ولا تضاد على المحل .

(مسألة) وعلم المنتبه من رقدته يفعله ابتداء عند تذكر النظر لا متولداً والا لوجد الحاجة الى النظر (ض . قم) وإنما يفعله بعد الانتباه إذ تذكر النظر داع فاستلزم تقدمه (قم) بل حال الانتباه لحصول طريقة العلم . والصحيح الأول لكن على قول (م) السهو أبطله فإذا زال فعله لتذكر النظر فيبقى .

(مسألة) (هشم) والاعتقاد يصير علماً لوقوعه على وجه (ق) : بل لغية (كم)

(١) اقتضاها وقوعه على وجه مخصوص تمت .

(٢) وهو الجانب الذي يجاور السفينة من البحر تمت .

(٣) الآية ٤٦ سورة الحج .

وهو لفظي لبعد أن يجعله علماً لذاته . سلّمنا : لزّم تماثل العلوم ولا يصح كونه علماً لمعنى ولا بالفاعل وإلا أوجد لنفسه ما شاء من العلوم .

(مسئلة) والوجوه التي يصير بها علماً سته : ثلاثة متفق عليها وهي : وقوعه من فعل العالم بالمعتقد كما يفعله الله سبحانه فينا ^(١) . وتولده عن نظر صحيح ^(٢) أو عقيب تذكرة النظر ^(٣) (ض . عد) أو عند إلحاق التفصيل بالجملة نحو أن يعلم أن كل ظلم قبيح وأن هذا ظلم فيدعوه هذان العلمان إلى اعتقاد ثالث وهو أن هذا قبيح فيكون علماً لوقوعه عقب هذين العلمين إذ لا وجه سوا ذلك (م) : بل العلم الثالث هو الأول لكن صار تفصيلاً ، قلنا : اختلاف الوجه كاختلاف الذات فلا يصح تعلق العلم الواحد بالشيء الواحد على وجهين كالمعلومين . (ض . عد) : ووقوعه من المتذكر للعلم بناءً على جواز كون الإنسان ذا كراً لعلمه غير عالم بالمعلوم (م) : تذكر العلم علم بالمعلوم لا بالعلم . قلنا : لا نسلم (م) : ولو قلّد في شيء ثم علمه ضرورة انقلب ذلك التقليد علماً وإلا لزّم دخول التشكيك فيه (عد) : لا ينقلب بل يبقى التقليد والعلم معاً لسو قيل يبقى الاعتقاد (ض . ش) : الإعتقاد لا يبقا فلا تصح المسئلة إذ هي مبنية على بقاءه .

(فصل في مسائل تتبع الاعتقاد)

(مسئلة) يجوز علم لا معلوم له كالعلم بالنفي (ق) وابن الإخشيد بل لكل علم معلوم . قلنا : العلم بأن لا يأتي للقديم أن يتعلق بذاته تعالى أو بصفاته لزّم فيمن علمهما أن يعلم نفي الثاني وإن تعلق بوجود غيره أو معدوم ، لزّم إثبات ثاني فيصح أن لا تعلم له .

(مسئلة) (ض . عد) والعلم الجلي متعلق (م) : لا . لنا : للجملة المعلوم كون زائد منها مزية على غير المعلوم فيها ذلك فهو متعلق بتلك المزية ..

(مسئلة) وفي الاعتقاد متماثل ومختلف ومتضاد لا ضد له من غير جنسه (ع . ق) : بل السهو ضد ولا يقدر عليه إلا الله تعالى (ق . عد) : بل هو ضده ويقدر العبد عليه (م) : السهو ليس بمعنى بل فساد في القلب (ض) : لا معنى ولا فساد بل

(١) هذا هو الأول .

(٢) هذا الثاني .

(٣) هذا الثالث .

هو زوال العلم ولا دليل على إثباته معنى [(١)] لنا : لو كان معنى لقدرنا عليه إذ القادر على الشيء يقدر على جنس ضده ولو قدرنا عليه لصح أن نفعله فينفي العلوم الضرورية ، والمعلوم خلافه .

(مسألة) (ض . س) : والإعتقادات لا تبقى (م) وغيره : تبقى . (ع) : الضروري يبقى لا المكتسب إلا إذا وجد معه منع عن مثله أو عجز . لنا : لو بقيت لوجب أن لا ينتفي إلا بضد والشك والشبهة غير ضد كالسهو وللزم أن لا ننسى شيئاً من العلوم ولا نحتاج الى تكرار الدراسة .

(مسألة) (ض . ع . قم) : وفي العلم والنظر ما يقبح (قع . م) : لا . لنا : قد يكون مفسدة بدليل منعه صلى الله عليه وآله العلم بالخط والشعر وبوجه حاجة الحياة إلى الروح وبالقيمة . « قلت » لكن لا يعلم قبح قبيحهما إلا سمعاً إذ لا طريق إلى الفاسد سواه . (ع) : ويقبحان إن قصد بهما قبيح . (ض) : إنما يقبح حينئذٍ القصد ..

(مسألة) والعقل علوم ضرورية . الفلاسفة : بل جوهر بسيط . وبعضهم جوهر لطيف . وبعضهم طبيعة مخصوصة . لنا : لو كان غير العشرة (٢) لصح وجودها مع عدمه والعكس .

والعشرة هي : العلم بالنفس وأحوالها (٣) . وبالمشاهد (٤) . وبالبدئية (٥) . وبحصر القسمة الدائره (٦) . وبالخبرة (٧) ، كانكسار الزجاج بالحجر . وبتعلق الفعل بفاعله (٨) .

(١) في النسخة المطبوع عليها إشارة هنا في محل المربع بلفظ : نفي ليست في نسخة المصنف . وإذا صح هذا فقول (لنا :) وما بعدها الى آخر المسئلة : يعتبر زيادة أو حاشية أو أن المصنف زادها من بعد في نسخة أخرى .

(٢) يعني علوم العقل العشرة المشهورة وقد فصلها المؤلف بعد هذا .

(٣) هل شابع أو جائع .

(٤) هذا زيد وهذا عمرو .

(٥) العشرة أكثر من الخمسة والواحد نصف الاثنين .

(٦) زيد في الدار أو في غيرها .

(٧) كانكسار الزجاج بالحجر .

(٨) يعرف أن كل صنعة لا بد لها من صانع .

وبالأمور الجلية قرينة العهد ^(١) . وبمقاصد المخاطبين فيما تجلّى ^(٢) . وبقيح القبيح ،
وجود الواجب العقليين ^(٣) (ع) : وبمخبر المتواتر . ^(٤) (م) : ليس من علوم العقل
الا بعد التكليف بالسمع لصحة كمال العقل من دونه بمعرفة الواجب والتقيح العقليين ..

(مسئلة) (ع . م . ض) : ويجوز كون بعض المكتسب لا أصل له في الضرورة .
وكلام (ق) محتمل للنفي والإثبات . قلنا اثبات الأعراض وحدوثها وكثير من مسائل
العدل والتوحيد لا أصل له في الضروري . « قلت » وفي الاصطلاح نظر إذ لا بد أن ينتهي
المكتسب الى ضروري وإن بعد وإلا استحال وجوده لوقوفه على ما لا يتناها . فالأقرب
أن الخلاف في أقرب مقدمتي المكتسب .

(مسئلة) : ويقع العلم عن التواتر . خلاف السُمينية . قلنا : الضرورة تكذبهم .

(مسئلة) (هشم) : وهو ضروري . بشر بن المعتمر وبعض البغدادية : بل مكتسب .
لنا : حصوله لمن ليس من أهل العلم والنظر وبلا تفكير .

(مسئلة) : ولاتفاضل في العقل الموجب للتكليف . وقيل : يصح التفاضل فيه . لنا :
لوتفاوت كان الى الزيادة دليل وما يشيرون اليه معانٍ سوا العقل .

(مسئلة) ويجب معرفة الله بصفاته لكونها لطفاً (ع) : بل لقبح تركها وهو الجهل .
(ق) : بل لوجوب الشكر ولا يتأتى إلا بعدها . لنا : أن من عرف أن له صانعا إن عصاه
عذبه وإن أطاعه أثابه هو أقرب الى الطاعة ممن لم يعرف . وقول (ع) مردود بأنه
يصح أن ينفك عن العلم والجهل وإنما يلزم لو لم ينفك عنها إلا الى الجهل ولا نسلم
وجوب الشكر قبلها .

(مسئلة) (يه) : ويصح أن يعلم الشيء من وجه ويجهل من وجه . الصالحى : لا .
لنا : تغاير الوجه كتغاير الذات والمدرك للجوهر وجوده وإن جهل حدوثه .
« فرع » وقول أصحابنا يعلم الشيء من وجه ويجهل من وجه راجع الى المعلوم . (ع) : بل

(١) مثل أن يعرف ما لبس بالأمس وما أكل .

(٢) بأن يعرف قصد المخاطبين .

(٣) التمييز بينهما بأن هذا حسن وهذا قبيح .

(٤) كأن يعرف أن مدينة مكة في الأرض بدليل التواتر .

إلى العلوم . قلنا : لا تختلف العلوم إلا لأمر معقول ولا معقول سوا المعلوم فإذا استعملنا الجهة والوجه في السواد فإنما هو توسع فلا معنى لاعترافهم أن السواد لا جهة له .

(مسألة) (ض . ش . ع) : والظن جنس براسه . (م) : لا بل هو من قبيل الاعتقاد . قلنا : إذن لقبج أبداً لتجويز كون متعلقه لا على ما تناوله ولوجودنا الفصل بينه وبين الاعتقاد كالإرادة والاعتقاد .

(مسألة) (ض . م . عد) : والسرور والغم من جنس الاعتقاد أو الظن فالسرور اعتقاد حصول نفع أو دفع ضرر أو ظنهما . والغم نقيضه . (ع) : بل جنسان غيرهما . قلنا : إذا لصح حصولهما من دونهما والعكس . « قلت » والأقرب قول (ع) كما سيأتي .

(مسألة) (هشم) : والرؤيا اعتقاد بعقيدة النائم أما من نفسه أو من كلام ملك فيكون من الله . أو وسوسة شيطان . ولا يصح كون الاعتقاد من الله إذ هو جهل حيث يعتقد أنه رأى شيئاً لم يره (ق) : هي خواطر من الله أو من وسوسة الشيطان أو من فعل الطبايع (قبة) : بل ما رآه في نومه فقد كان رآه . الفلاسفة : بل مشاهدة النفس حال العلم وهي في اليقظة مشغولة بتدبير تصرف قالبها فإذا غفل القلب وسكنت من التدابير جالت في العالم فنظرت في العواقب وضربت أمثالا — قلنا : بناءً على إثبات النفس وهو مردود . « قلت » وفي إطلاق أصحابنا أنه لا يكون من الله لكونه جهلاً نظر . لقوله صلى الله عليه وعلى اله : « لم يبق من الوحي إلا الرؤيا » ^(١) . وقوله تعالى (وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ) ^(٢) . ولقولهم انه قد يكون من الله كما مر . فالأولى أن يقال انه تصور يُصرف النائم ذهنه اليه إما ابتداء أو أنه يدعو اليه خاطر من الله أو من ملك أو شيطان فيفعله الله تعالى وهو علم ضروري فلا يقبح بحال .

(مسألة) : والنوم سهو يعتري القلب واسترخاء الأعضاء . وقيل : جنس براسه . قلنا : إذن يحصل من دون سهو واسترخاء .

(١) الحديث في الترمذي والبخاري بمعناه والذي في الترمذي : عن أنس « إن الرسالة والنبوة قد انقطعت » قال : فشق ذلك على الناس فقال : « لكن المبشرات » قالوا يا رسول الله وما المبشرات قال « رؤيا المسلم وهي جزء من اجزاء النبوة » وحديث « رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً » من النبوة « أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم . كل ذلك يؤيد حديث الباب .

(٢) الآية ٦٠ سورة الإسرى .

- (مسئلة) (م . ض) : والشك غير معنى (ع . قم) : بل معنى . قلنا : لا نجد منه صفة أكثر من أن لا نعلم ..
- (مسئلة) (ع . ض . عد) : ولا يكفي ظن الاستحقاق في حسن إيلاام الغير . وقيل : يكفي . قلنا : إيلاامه مع تجويزه غير مستحق ظلم .
- (مسئلة) (هشم) : لا يقدر أحدنا على فعل اعتقاد في غيره . (ق) : يصح . قلنا : إذن لقدرنا على جعل الجاهل عالماً ولوجود التعذر .
- (مسئلة) يجوز أن يؤخذ من جنس العلوم ما ليس بعلم كتقليد أو تجنب طابق لحق به ويمثل العلم . (ق) . لا . قلنا : اذا تحدد المتعلق ووجه التعليق تماثلاً . ولو كان أحدهما عالماً دون الآخر .
- (مسئلة) والعلم بالمدرک فعل الله تعالى . (ق) وقد يكون فعل العبد حيث السبب منه كفتح عينيه . قلنا : اذا لصح منه أن يفعل الادراك .
- (مسئلة) (هشم) ولا يصح احتمال القلب لبعض العلوم دون بعض بل ما صحح البعض صحح الكل . (ق) : بل يصح لأمر يرجع إلى المزاج . قلنا : بُنية العلوم واحدة ..
- (مسئلة) والقلب لا يؤلّد علماً (ق) : بل يؤلّد العلم والجهل والسهو . قلنا : اذا لم يختص بأحدهما وإذا الجوهر لا يؤلّد « قلت » ولعل الخلاف لفظي .
- (مسئلة) واعتقاد وجود السواد في محل واعتقاد وجود البياض فيه غير ضدین (ق . ع) : بل ضدان . لنا : إمكانهما ضمن جهل التضاد .
- (مسئلة) (هشم) : والعلم باستحالة وجود العلم والألم في الجماد استدلالی (ق) : بل بدیهی . قلنا إذا لما اختلف العقلاء فيه .
- (مسئلة) (ق) : والعلم بأنه تعالى قديم أصل للعلم بأنه خالق . قلنا : لا إذ يمكن معرفة كونه خالقاً قبل العلم بقدمه .
- (مسئلة) (م . عد) : والعلم بكونه عالماً بالشيء غير العلم بالشيء . (ق) : لا . لنا : قد يعلم الشيء من لا يعلم أنه يعلم كالسوفسطايه .
- (مسئلة) لو كان السهو معنى لكان مبتداً (ق) : لا بد من سبب . قلنا : لا دليل .

(مسألة) (م . س) وابن خلّاد : ولا يصح علم الصبي بقبح الظلم (عد) : يصح قلنا : أحد علوم العقل فلا يحصل لغير عاقل وإذا لاستحق الذم به .

(مسألة) (ض) وأول العلم بالله أن يعلم أن للجسم محدثاً . (ع) : بل أن له محدثاً غيره . قلنا : العلم بأن له محدثاً لا بد له من متعلق وجهله بكونه غيره لا يقدر في ذلك العلم (م) : العلم الجملي لا متعلق له فأول علم بالله أن نعرفه بصفة تخصّه . قلنا : بل يتعلق .

(مسألة) والعلم الحاصل عن إلحاق التفصيل بالجملة هو غير الجملي . (م) : هو هو وإلا لحاز حصوله من ذاته . قلنا : هو يدعو اليه ولا صارف فيجب . « قلت » : وفيه نظر .

(مسألة) (ض . ش) : العاقل ممنوع من جهل يزيل عقله إذ يجده الله حالا فحالا فيمتنع حدوث الجهل . وتوقف (م) في العله . (عد) : لا وجه لتوقفه وعلل بما ذكرنا ولو كان باقياً لم يمنع كالكون حال بقائه فإن الضعيف يحرك ما أوجد القوي فيه سكونا كثيرة حال بقائها لا ابتدائها .

(مسألة) (ض . عد) : ولو ثبت الشك معنى لحسن مع عدم النظر إذا القبح هو الإخلال بالنظر ويقبح حيث يمنع من تجديد العلم وعند الترك النظر لمنعه العلم أيضا (م) : لا يقبح مطلقاً لأنه إذا نظر فعرف فلا شك وإن لم ينظر فالشك حسن . (ع) : يحسن في أول التكليف والا لم يمكن الانفكاك من قبيح إذ المعرفة في أوله غير حاصلة فليس إلا إما شك أو جهل فلو جعلنا قبيحين لم يمكنه أن يتفك من قبيح في أول تكليفه فأما بعد المعرفة فيقبح لإمكان الانفكاك منه إليها وعلى قولنا : ليس معنى حسن ما لم ينظر إذ هو توقف .

(مسألة) قبح الجهل لكونه جهلاً . (ع) : بل لنفسه . قلنا : هو اعتقاد يحسن حيث طابق الحق ويقبح حيث خالف وهما وجهان .

(مسألة) (ع . عد) : ويجوز تجديد العلم بالمدلول مع السهو عن الدليل (ض . ش) : لا . لنا : وجود العلم بالتوحيد وإنسها عن الأدله وقيل لو جاز تجديده من غير دليل لحاز ابتدائه كذلك . قلنا : وقوعه من متذكر النظر كوقوعه من الناظر فافترقا . (مسألة) (م) ومعنى قولنا : أعلم من فلان : أنه علم ما علمه وما لم يعلمه ولا عبره بزيادة العلوم إذ قد تعدد والمعلوم واحد . ولا بزيادة المعلوم . كقول (ع) : إذ قد يكون

واحداً ويعلم من وجه دون آخر فمن علمه من الوجهين فهو أعلم . وليس كقولنا : زاد معناه بقدر على مثل ما قدر عليه وزيادة لا على عين ما قدر عليه وزيادة لاستحالة مقدور لقادرين .

(مسئلة) (م) : واتباع مصير كون المعارف كلها ضرورية مع بقاء التكليف يعلم عقلاً (قع) : بل سمعاً لنا : إنما تجب كل معرفة مقصودة بنفسها لكونها لطفاً فلو صح من فعله لما كلفناه إذ لا يكلفنا لطفاً وفي فعله تعالى ما يغني عنه إذ يكون التكليف به ظلماً .

(بَابُ النَّظَرِ وَالْخَطَايِرِ)

(مسئلة) (ع . م . ض) : النظر معني محله القلب يوجب صفة للجملة . (قم) : لا يوجب . لنا : وجود الصفة من النفس كالإرادة . الواسطي : النظر حديث النفس . لنا : أنا نفرق بين كوننا ناظرين ومحدثين أنفسنا كفصلنا بين العلم والإرادة .

(مسئلة) وفيه مختلف ومتماثل إتفاقا (م) : ولا تضاد فيه وخالفه (ع) . قلنا : من حق الضدين اتحاد متعلقهما وإذا اتحدا ولدا علمين به فمتاثلا .

(مسئلة) (ع . م) : والنظر في الفرع لا يجتمع مع النظر في الاصل . (ع) : لتضادهما (م) : لا تضاد ولكن لا يمتنع أن يحتاج أحدهما إلى مقدمات والآخر إلى عدمها فامتنع الاجتماع . (م) : فأما النظر ان في شيئين غير متفرع أحدهما عن الآخر فيصح اجتماعهما إذ لا مانع (ع . قم) : لا . (ع) : للتضاد . لنا : ما مر . (م) : بل لما مر من تجويز احتياج أحدهما الى انتفا مقدمات الآخر .

(مسئلة) ولا يولد النظر الا العلم لا الظن والجهل خلافاً لبعضهم قلنا : إذا لقبح كل نظر لتجويز توليده الجهل .

(مسئلة) وإنما يوجد ويولد العلم بشروط وهي :

١ - كون الناظر عاقلاً ٢ - مجزاً ٣ - ناظراً على الوجه الفصيح .

(ل) : ليس بمولد لكن الناظر يفعل العلم بعده . (ظ) بل يحصل بعده بطبع المحل لنا : وقوعه بحسب النظر ولو وجد ابتداءً بلحاز حصول العلم بالنبوة عند النظر في حدوث الجسم :

(مسألة) (م) : يجوز توليد النظر في وجه واحد من الدليل علوماً مختلفة . (ض) : لا إلا واحداً فالنظر في حدوث الفعل يدل على القادرية وفي أحكامه على العامليه وفي حسنه أو قبحه على الإرادة ولا يحصل العلم . بمجموعها من النظر في أحداها .

(مسألة) (م . ص) : وإذا قدمت الشبهة في الدليل ثم حلتّ أحتجج الى استيناف النظر في المدلول إذ قد أزال العلم به فلا يعود بزوالها . (ر) : لا يحتاج . « قلت » وهو قوي إذ الشبهة منعت تجديد العلم فقط فبزوالها تجدد .

(مسألة) (م) : وليس في النظر ما يقبح وإلا لم يحسن الإقدام على شيء منه لتجوز أن يقع في قبيحه (ع) : قد يقبح إما لكونه مفسدة أو قصد به الإضلال . (ض) : يقبح حيث المفسده لا للقصد وقد مرت .

(مسألة) (هشم) والنظر لا يبقى خلافاً لبعضهم . لنا : لو بقي لم يتف الا بضد أو نحوه والمعلوم خلافه .

(مسألة) : والنظر أول واجب على المكلف . وقيل لا يجب . لنا : معرفة الله واجبه لكونها لطفاً إذ لا يجوز من تركها ضرراً فيخالف والتحرز من المضاد المعلوم والموهومه واجب عقلا ولا يتم إلا به إذ لا يعرف ضرورة ولا تقليداً ، فتعين النظر فثبت وجوبه لجرية مجرى دفع الضرر . ومعنى قولنا : أول واجب : انه لا يُعَرَّأ مكلف عن وجوبه عند ابتدا تكليفه بخلاف سائر الواجبات .

(مسألة) والتكليف بالعلوم المتولده ثابت . أصحاب المعارف : لا إذ لا تعرف صفتها قبل تولدها فلا يكلف ما لا يعلم . قلنا : معرفه طريقها كاف . (ع) : وأول ما يجب النظر فيه حدوث الأعراض . (م . ض) : بل إثبات الأكوان إذ هي الدليل « قلت » : أما الكائنية فنعم وأما المعنى ففيه نظر .

(مسألة) (ع . م) : ومتى كملت علوم العقل لشخص فلا بد أن يخاف من ترك النظر وإلا كان تكليفه بالمعرفة كتكليف الساهي والتأيم . والتخويف إما من جهة نفسه بأن ينظر في تركيه فيقول لا تأمن من أن يكون لك صانع يعاقبك إن عصيت أو يخوفه بعض الأدميين . فإن لم يكن وجب على الله سبحانه : الخاطر وهو : أن يخطر بباله ما يتنبه به . (ق) : بل يلزمه النظر في الدينيه وإن لم يكن خاطر ولا سمع . (ك) : ومن حرب وغيرهما : يلزمه ذلك في معرفة الصانع فقط ثم بعدها إن خطر بباله شيء من

من مسائل التوحيد والعدل وغيرهما لزمه النظر ومعرفة الحق وإلا فلا ، إلا مسألة الوعيد فعليه أن يجوز ولا يقطع . جعفر بن مبشر : بل يقطع أنه إن عصا عوقب دائماً ويزعم أن الوعيد يعلم عقلاً . بشر بن المعتمر : كأبي الهذيل خلا أنه يجعل العلم متولداً عن النظر بخلاف أبي الهذيل كما مر . (يسي) والمجبره والحشوية والرافضة : لا يعلم وجوب النظر في معرفة الله وغيرها إلا سمعاً . لنا : على وجوب النظر عقلاً والخاطر . ما مروى على المجبرة أن السمع لا يصح إلا بعد معرفة الله وعدله وأنه لا يظهر المعجز على الكذب فيجاب النظرية يستلزم إقحام الأنبياء .

(مسألة) وتفكره من نفسه يغني عن الخاطر (م) : لا . قلنا : القصد به الخوف وقد حصل .

(مسألة) : والخاطر : كلام خفي يخلقه الله تعالى أو يلقنه ملك في ناحية صدره . (ع) : بل اعتقاد . وعنه : ظن . قلنا : لو كان اعتقاداً لكان علماً . والظن لا يصح من الله تعالى لاستحالة الأمانة عليه وإذ هو تخويف فيستحيل بغير الكلام .

(مسألة) (م) : ولا بد أن يخوفه بمقاب (ع) أو بإزالة النعم . قلنا : زوالها لا يستحق بترك النظر فلا يصح التخويف به .

(مسألة) (م . ض) : ولو دعاه خاطر إلى النظر وخاطر إلى تركه لم يطل وجوبه . (ع) : بل يتعارضان لكن داعي الترك مدفوع بمخالفته العقل . (م) : داعي الفعل بين وجه الخوف بخلاف داعي الترك فوجوده كعدمه فلا معارضة .

(مسألة) : ولا بد أن ينبه الخاطر على ما ينظر فيه اتفاقاً (ع) وعلى ترتيب المقدمات حتى يعرف (م) : لا يجب ذلك إذ يعلم ضرورة أن النظر في الطب لا يولد معرفة الصانع . قلنا : قد يلتبس عليه الترتيب فيحتاج إلى تنبيه .

(مسألة) (عد) : ولا بد أن ينبه على كمال الدليل في حالة واحدة (ع) ويجوز حالاً فحالاً . قلنا : إذن لتوهم أنه يكلف ذلك .

(مسألة) : وإذا خطر بباله الوعيد فليس له القطع إذ لا يعلم إلا سمعاً . بخلاف بن مبشر .

(مسألة) ويكفي خاطر يدعوا إلى النظر وقيل : لا بد من خاطر إقدام وخاطر ترك ليحصل الاختيار فقليل : هما من الله . وقيل داعي الترك من الشيطان . قلنا : القصد التخويف وهو يحصل بالواحا وخاطر المعصية من الشيطان .

(مسألة) ويعلم صحة النظر بسكون النفس بعده (ع) بل بالامتحان وعدم التناقض .
قلنا : سكون النفس طريق إلى المعرفة كالإدراك .

(مسألة) (ع) : ولا يجوز من الله اخترام العبد عقيب تكليفه حتى يتمكن من النظر والمعرفة ليستفيع بالتكليف وإلا كان عبثاً . (ع) : وأقلها معرفته لا معرفة عدله والثبوت وإن لم يحصل إلا في عشرين وقتاً . (م) : بل أقلها أن يعرف الله وعدله واستحقاق الثواب والعقاب إذ معرفته هي اللطف في الحقيقة . (ض) : بل حتى يعلم ذلك وبفعل بعض الملطوف فيه أو يتمكن إذ لا يصح التكليف باللطف دون ملطوفه إذ هو المقصود .
(مسألة) (م) : والتكليف بالنظر واجب على الله تعالى والا كان كالمانع من اللطف إذ لا طريق إلى اللطف سواه (ع) : بل وإلا كان مبيحاً للجهل . قلنا : لا نسلم .

(مسألة) (م . ض) : وشرط النظر تجويز الناظر . (ع) : بل يصح من القاطع على الباطل . قلنا : الناظر لا يعلم ما يؤدي إليه نظره فاستلزم التجويز .
« فرع » (م) : فالعلم بالمدلول يمنع النظر (ع) : لا . قلنا : يمتنع النظر في المشاهد .

(مسألة) ووجوب كل نظر يدفع ضرراً معلوم ضرورة والتفصيل دلالة (ق) :
بل كله دلالة . قلنا : كل عاقل يعلم وجوب دفع الضرر وحسن جلب النفع .

(بَابُ الْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهَةِ)

(مسألة) (يه) : وكونه مريداً صفة غير العالميه إذ يجد الفرق من النفس . (ع) :
ليس للمريد بكونه مريداً حال . (كم) : هو لفظي إذ لا يخالف في المزية بل في تسميتها
حالا .

(مسألة) (ض) : والمريد هو المختص بصفة لكونه عليها يقع فعله على جهات .
(ع) : هو من وجدت منه الإرادة . قلنا : بناءً على ما مر .

(مسألة) : ويصح أن يريد فعل غيره . (ق) : لا . قلنا : موجود من النفس .

(مسألة) (يه) : وإنما ثبت مريداً لاختصاصه بالصفة . (ل . ق) : بل لفعل
الإرادة . قلنا : إذا صح كونه مريداً الشيء وكارهاً له بإرادة في جزء من قلبه وكراهة

في جزء آخر من قلبه إذا لا مانع مع اختلاف المحل لإلتضاد الصفة وإذا للزم لو أوجد فينا القديم تعالى إرادة أن يكون هو المرید . وقد التزم (ق) أنه لا يوصف بالقدرة على اتحاد الإرادة فينا لذلك قلنا : بناءً على أصل فاسد .

(مسألة) والإرادة معنى خلافاً لنفاة الأعراض والنظام . لنا : حصل مریداً مع جواز ألا يحصل فلا بد من أمر كما مر في غيره .

(مسألة) (يه) : ويجوز تقديم الإرادة ومقارنتها وتجنب المقارنة حيث يؤثر في وجه الفعل وحيث الداعي اليه داعٍ إليها وفي ما عدا ذلك يجوز التقدم والمفاارقة بل يجب تقدمها لتعلقها بالمعدوم كالقدرة . قلنا : الإرادة لا تعلق بالأحداث .

(مسألة) ويصح إرادة الشيء وكراهته في جزئين من القلب لكن يتضاد موجههما . علي الحي ، محمد بن عمر الصيمري : لا إلا جزء واحد من القلب والا لصح إرادة الشيء وكراهته في وقت واحد لصحة وجود الضدين في محلين . قلنا : المانع تضاد الصفة فقط .

(مسألة) أكثر (يه) : والإرادة لا توجب المراد (ل . ك) والنظام : بل توجهه (ف) توجهه ولا تولده . قلنا : الإرادة تفعل بقدرة القلب فلو أوجبت المراد وهو المشي مثلاً لكان مفعولاً بالقدرة لا في محلها ولا في مماسه وهو محال .

(مسألة) والتمني غير الإرادة . (ع) : من جنس القول . (م) : جنس برأسه (ف) إرادة مخصوصة لا تعلق إلا بمعدوم . التجارية وغيرهم من المجبرة : إرادة ما لا يحصل تمنّ . . قلنا : بل التمني قول ليت ونحوها وما ذكره إرادة فقط . قال تعالى (يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ) ^(١) ويتعلق التمني بالممكن والمستحيل موجوداً ومعدوماً .

(مسألة) العزم : هو الإرادة المتقدمة على الفعل إذا كان فاعلها وفاعل المراد واحد . (ع) : بل هو جنس براسه . قلنا : إذاً لحصلت هذه الأمور كلها ولم يُسم عازماً لفقد المعنى والعكس .

(مسألة) (ض) ومن أراد باقياً ظنه حادثاً فلا متعلق لها (م) : بل تعلق به إن اعتقد حدوثه . قلنا إذاً لتعلقت بالمحال إن اعتقده جائزاً .

(١) الآية ٨ سورة الصف .

(مسألة) ولا تَعَلَّقْ بالنفي . خلاف المجبره . لنا : إنما تعلق بما يؤثر فيه والنفي لا يفتر إلى مؤثر .

(مسألة) (يه) : وتصح إرادة الإرادة ولا تجب (ق) وغيره لا يصح لتأديته إلى التسلسل . العطوي : لكل إرادته إرادة حتى ينتهي إلى إرادة ضروريه . لنا : هي فعل حادث فصحت إرادتها كغيرها ولو وجبت تسلسل .

(مسألة) (م . ض) ولا يتضاد إرادتا الضدين (ع) : بل يتضادان . لنا : إنا نأمر بهما على وجه التخيير ونريدهما ،

(مسألة) والكرهه معنى ضد الإرادة . التجاربه : لا . لنا : وجود المزية من النفس كما مر .

(مسألة) (ع . ض) : ويجوز إرادة الشيء من وجه وكرهته من وجه . (قم) : لا . لنا إرادتنا السجود لله وكرهته لغيره .

(مسألة) : والإعراض ليس بمعنى . (ع . م) : بل معنى يضادهما . قلنا : إذا لأوجب صفة يجدها من النفس كالإرادة .

(مسألة) : والإرادة لا تبقى . خلاف (م) . لنا : قد يخرج عن كونه مريداً لا إلى ضد .

(مسألة) (م . ض) : ولا يصح في إرادة لزيد أن تكون إرادة لغيره (ع) : يصح . لنا : إذا لصحت إرادة لهما حيث يقدر اتصال بينهما .

(مسألة) (م . ض) : ويحتاج الأمر إلى إرادتين مخاطبة المأمور وحدث المأمورية (ع) : وإرادة الإحداث . . قلنا : الأوليان كافيتان في مصيره أمراً .

(مسألة) (م . ص) : ويحسن من العاصي إرادة الغفران مع الإصرار . ومن أهل النار إرادة الخروج وقيل : لا . وكذا الخلاف في الطلب . لنا إرادة النفع ودفع الضرر وطلبهما حسن عقلاً سواء علم حصوله أم لا . وقد قال تعالى (يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ) ^(١) « قلت » وقوله تعالى (وَقَالُوا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا) ^(٢) .

(١) الآية ٣٧ سورة المائدة .

(٢) الآية ١٠٧ سورة المؤمنون .

(مسألة) وارادة عقاب من لا يستحقه قبيحة وقيل : بل كفر فجعل لعن البهيمة كفرة . قلنا : معصية لا دليل على كبرها .

(مسألة) وارادة الشيء ليست كراهة لصدده إذا الكراهة ضد لها فلا تكون إياها في حال كالسواد والبياض .

(مسألة) : والمحبة ، والبغض ، والغضب ، والسخط ، والغيط ، والرضا ، أسماء لإرادة وكراهة واقعتين على وجوه . وقيل معان . قلنا المحبة هي : إرادة نفع المحبوب وكراهة ضرره لا معنى لها سواه . والبغض نقيضها . والغضب والسخط إرادة ضرر الغير . والغيط : فوران النفس لكراهة ما وقع ، والرضى بالفعل ارادته وبالفاعل إرادة تعظيمه ، والحسد : إرادة زوال نعمة الغير على وجه يقبح . والغبطة والغيرة : إرادة أن يكون له مثل ما للمغبوط . والموالة : إرادة المدح والتعظيم والمعاداة : إرادة نقيضهما .

(مسألة) والله راضٍ عن المؤمن وبالإيمان إجماعاً (م) : والرضا عن الفاعل لا يكون رضاً بفعله ولا العكس (ع) : بل رضاه بأحدهما يكون رضا بالآخر . قلنا : رضي عن الأنبياء ولم يرض بمعاصيهم ورضي بصدق الكافر ولم يرض عنه .

(مسألة) (م) : وتصح إرادة السبب دون مسببه (ع) : لا . قلنا : يجوز تعلق الغرض به وحده كإرادة القضا دون الألم ونحوه .

(مسألة) (م) : وقبح المسبب وحسنه معتبر بنفسه . (ع) : بل سببه . مثاله من رمى كافراً فأصاب مؤمناً أو العكس . لنا : حادث بفعله فاعتبر بنفسه كالسبب .

(مسألة) (ع . ض) : وتصح على شرط (م) : لا . قلنا : نعلم من أنفسنا صحة ذلك كإرادة إعط زيدا درهماً إن فعل كذا ..

(مسألة) (ض) : ولا تدرك الإرادة . (ع) : بل يدرك إرادة نفسه . قلنا : إذاً لكان مختلفهما متضاداً كالحرارة والبرودة والألوان .

(مسألة) ولا يجوز العزم على الله تعالى إذ هو عبث ويحسن منا لتعجيل السرور أو توطئ النفس على المشقة . (ع) : وللتحفظ من السهو (م) : التحفظ يحصل بالاعتقاد ، لا الإرادة ، فلا يحسن له .

(مسألة) (ع . م . ض) : ولا تؤثر الارادة في الخبر إلا إذا كانت من فعل

المخبر . (قم) : بل الضرورية تؤثر . قلنا فعل غيره لا يؤثر في فعله كالشهوة .

(مسألة) (ع . ض) : ويكفي في الخبر عن جماعة إرادة واحدة . (م) : لا بد من إرادة بعدد هم . قلنا : إنما تناول نفس الخبر دون مخبر بدليل صحته عما لا تصح إرادته (مسألة) وكل غرض حسن يجوز أن يوجد قبيحا . (ق) : لا . لنا : إرادة الشيء من زيد واحدة تحسن إن قدر وتقبح إن عجز .

(مسألة) (هشم) : ويصح الفعل المراد من دون إرادة وإنما يريد للداعي . (ق) : لا . قلنا : بناءً على أنها موجهة ثم هما فعلا لا يحتاج أحدهما إلى الآخر .

(مسألة) (هشم) : والتقرب إرادة مقارنة للفعل وقيل : بل هو تَمَنٍّ ومحبه فيصح تقدمه . لنا : لا يتقرب بفعل إلى غيره إلا حيث يريد ، فاقضى أنه من جنس الإرادة .

(بَابُ الشَّهْوَةِ وَالنَّفَارِ)

(مسألة) هما معنيان بوجبان صفة للجملة موجودة من النفس والطريق إلى إثباتهما حصوله مشتبه مع جواز ألا يحصل ومحلهما القلب ولا يبقيان إذ يصح خلوهما عنهما لا إلى ضد أو ما في حكمه .

(مسألة) ويتعلقان بالمعدوم والحادث والباقي (ض) وبالماضي (م) : لا . لنا تعلقهما بالجنس من غير اختصاص ولا يتعلقان إلا بالمدرک إذ حكمهما الالتذاذ والتألم ولا للذة بغير مدرک ولا يتعلقان إلا تفصيلا لا جملة ، ويتعلقان بالجنس أو الضرب منه لا العين وإلا لصح أن يشتهي عينا لا مثلها في كل أوصافها وهو محال .

(مسألة) (ض) والشبع والري ليسا معنيين ، بل زوال شهوة الطعام والشراب عقيب الأكل والشرب (ع . م . ق) : بل معنيان يضادان الشهوة . قلنا : إذا لجاز حصولهما وإن لم يأكل المعتاد وعدمهما وإن أكل ، وإذا لا طريق « قلت » : والحق أنهما زوال ألم يقارن شهوة الطعام والشراب وهو الجوع والعطش ، إذ لو كانا مجرد الشهوة لم يصح نفيهما عن أهل الجنة إذ لا لذة إلا مع الشهوة . وقد قال تعالى : (أَنْ لَا تَجْوَعَ فِيهِنَّ وَلَا تَعْرَى) . (١)

(١) الآية ١٢٨ / سورة طه .

« فرع » (ع . م . ل) : وإذا كان الشيع والريّ معنيين لم يقدر عليها إلا الله تعالى . بعض البغدادية : يصح أن يشيع نفسه بالأكل . قلنا : إذا لصح منا دون أكل .
 (مسألة) (ض) : ويجوز خلُّو الحيّ من الشهوة والتّغار . (م) : لا . لنا لو ضمن بالشهوة ضمن بالنفار لاستوا الضدين في مثل ذلك فيكون مشتتاً نافرأ لكل شيء .
 « قلت » وفيه نظر وإذا لم يختص بشهوة دون أخرى .

(مسألة) (ض) : ولو خلق الله العقل والشهوة وكلف مع علمه أنه لا يثبت لقبحت الشهوة دون العقل . (م) : بل يقبحان معاً . قلنا : الضرر تعلق بالسبب وهي السبب لا العقل .

(مسألة) (هشم) : ولا يحتاجان في تزايدهما الى تزايد البنى^(١) . (ق) : يحتاجان . قلنا : كل معنى يحل في القلب فقليله وكثيره سواء كالعالم .
 (مسألة) (هشم) : ولا يقدر العباد على الشهوة . البغدادية : يصح إن فعلوا اسبابها . قلنا : إذا : لفعلنا من الشهوات ما نحتاج اليه وزيادة لتوفر الدواعي ولجعلناها فيما لا قيمة له .

(مسألة) : وشهوة القبيح حسنة (ق) : بل قبيحة . قلنا : هي فعل الله تعالى^(٢) .
 (مسألة) (م) : والحاجة والغنى ليس معنيين . (ع) : بل الحاجة الشهوة والغنى ضدّها « قلت » : مجرد الشهوة ليس بحاجة بل الداعي إلى جلب منفعة أو دفع مضرة والغنى عدمها .

(مسألة) (م) : وتستعمل المحبة بمعنى الشهوة (ع) : لا . لنا : قولهم أحب جاريتي وأحب الطعام . وتستعمل بمعنى الإرادة إتفاقاً .

(بَابُ الإدْرَاكِ)

(مسألة) (هشم) للمدرك بكونه مدركاً حال . خلاف نفاة الأحوال . لنا : أنا نعلم

(١) البنا جمع بُنية : تمت .

(٢) ولذا يؤجر تارك القبيح مع وجود مشقة عليه في ترك ما يشتهي كالزنا مثلاً وهذا دليل واضح أن الشهوة فعل الله ولو كانت فعل العبد لكان على المكلف وهو العاقل البالغ أن لا يوجددها في نفسه الا عند الحسن الحلال فتأمل والمراد أن شهوة القبيح حسنة لا فعل القبيح فهو قبيح .

مزية عند الإدراك غير كوننا أحياءاً قادرين عالين فلا بد من متعلق للعلم غيرها وهو الذي يريد وهي كونه حياً . وقيل كونه عالماً . وقيل : في حق القديم فقط . لنا : إنها تتجدد مع ثبوت كونه حياً عالماً . ولئن فاسد الحواس لا يدرك وهو حيّ عالم . ولئن من فتح عينيه وجد مزية .

(مسألة) (هشم) : وهي تتجدد عند الإدراك . الواسطي : إنما يتجدد تعلقها فقط . قلنا : لا نجد مزية قبله .

(مسألة) (هشم) : والإدراك ليس بمعنى لكن المدركية صفة مقتضاة عن كونه حياً بشرط وجود المدرك وارتفاع الموانع فمتى صحت وجبت . (قبه) وأبو الخسير الصالحي و (ل . ع . ق) وبشر بن المعتمر : بل الإدراك معنى (ل . ع) : ولا يقدر عليه إلا الله تعالى . البغدادية : بل والعباد إذ يتولد عن فتح الحدقة ونحوه . لنا : إن هذه الصفة متى صحت وجبت فلو أفترق إلى العلة مع الوجوب لافتقرت صفة العلة إلى علة فتسلسل . ولو صحت ولم تجب لجوزنا في حضرتنا فيسلكه وبقرائناً ونحن لا نراها لعدم الموجب فلا نفتق بالمشاهدات « قلت » وقول (ظ) : يحصل بطبع المحل ، يقرب من قولنا . وقول النظام إنه فعل الله . يخلقه في الحواس ، يقرب من قولهم .

(مسألة) واختلف الذين أثبتوه معنى في صحة خلو الحاسة منه (ع) : إذ كانت صحيحة لم يصح (ل . قبه) والصالحي يجوز ، وجوزوا كون في الحضرة فيسلكه لا نراها مع سلامة الحاسة وارتفاع الموانع . ولما قيل لصالح : فجوز أنك بمكة في قبة ، ألتزم فسمي صالح قبة . لنا : ما مر .

« فرع » لهم : ويوجد المعنى عند فتح الحدقة . وقيل : قبله . وقيل : بعده . قلنا لو تقدم إدراك أدرك قبل الفتح ولو تأخر لم يدرك عند الفتح .

« فرع » لهم : ومحل الحواس . وقيل : القلب . لنا لو كان في القلب لصح مع فساد الحاسة .

(مسألة) (ض) : وصفة الإدراك تتجدد مع بقاء المدرك . (ر) : لا . قلنا : إذا لاستمرت مع زوال المدرك .

(مسألة) (هشم) : وانفصال الشعاع شرط في الإدراك وهو من تمام الآلة . (ل) والأخشيد : لا . النظام : هو جسم . « قلت » وعندنا يحتمل أنه جواهر . لنا : فقدده يؤثر في فقد الإدراك كفقده الحاسة فهو شرط كهيي .

(مسألة) (هشم) واتصاله بالمرئي غير شرط . وقيل : شرط . لنا : ان ما يدرك بحاسة وان اختلف لا يختلف شرطه . واذاً لم يدرك العرض فصح أن الشرط انفصال الشعاع وعدم المانع بينه وبين الحاسة .

(مسألة) (ض) : ولا يحتاج في رؤية النور أكثر مما يحتاج في رؤية الظلمة (ر) : يحتاج . لنا : كما نرى الظلمة المتعده نرى غيرها فاستويا .

(مسألة) (هشم) : وما نراه في المرآة هو مقابل لها لكن لما كانت مقبلة واتصل بها الشعاع صار فيها كالحاسة (قبة) : بل هو خلق يخترعه الله هناك (ق) : بل تنطبع فيها صورة ما قبلها لصفائها . وقول (ل) : الأجسام الصقيلة تؤدي إلينا مثل صورتنا : يحتمل الاقوال الثلاثة . وقول صالح : يستلزم ان يكون في المرآة الصغرى مثل السما .

(مسألة) : والمرئي يرى حيث هو وفي الصوت الخلاف وقد مر . والحرارة . والبرودة والطعم ، والرائحه . تدرك بمحل الحياة في غيره والا لم يدرك بمحل الحياة فيه . (مسألة) (ه) : والعلم بأن لا جسم يحضرتنا يستند الى العلم بأنه لو كان لرأيناه . الأشعريه : بل مبتدا . قلنا : لو لم نعلم أنه لو كان لرأيناه لم نثق بالمدركات . « قلت » : وفيه نظر إذ الضروري المبتدى يحصل به النقله ويمكن الجواب .

(مسألة) (ض) : وليس للسميع البصير بكونه سميعاً بصيراً صفةً زائدة على كونه حياً لا آفة به (ع) : بل صفة زائدة . الأشعريه : السمع والبصر معنيان والسميع والبصير صفات . قلنا : اذاً لجوزنا حياً لا آفة به ، غير سميع ولا بصير .

(مسألة) (هشم) : وفي المدركات ما يدرك بحاسة دون أخرى الاشعريه : كل موجود يصح ان يدرك بسائر الحواس . وقيل ^(١) : كل قائم بنفسه يدرك لا غير .. الصالحي : الأعراض تدرك لا غير . لنا لو صح وصف الوجود بأنه يدرك مع تعذر ادراكه لصح في المعلوم . والدليل على إدراك بعض الاعراض أنا كما ندرك المحل ندرك اللون والصوت والدليل على إدراك الجواهر . الفصل بين الصغير والكبير .

(مسألة) (ر . م . ض) : والحواس أربع واللمس ليس بحاسة (ع) والاكثر : بل هو حاسة . النظام : حِسُّ الانسان كله حس واحد وهو وجوده للأشياء المحسوسة (د) الحواس سبع فراد القلب ، والمباضعه ، قلنا : المباضعة تفريق مشتهى كحك الجرب

أو لمس مشتهي كالتقبيل ، وإدراك القلب علمه بالاشياء ..

(مسألة) (م . ض) : البعد المفرط لا يمنع إدراك الصوت حيث بينه وبين الصماخ انفتاح . (عد . ر) : بل يمنع . قلنا لا شرط فيه الا انفتاح الصماخ وعدم الساتر وما يجري مجراه .

(مسألة) (يه) : والباري تعالى مدرك لجميع المدركات . البغدادية أي عالم بها . قلنا : المدركية غير العالمية . لما مر . ويدرك الألم واللذة . ابو القاسم بن سهلونه : لا . قلنا : مدركان وهو مدرك وليس من شرطهما التألم والالتذاذ إذ هما فرع الشهوة والنفرة .

(مسألة) (ض) : ولو كان الإدراك معنى لم يكن باقياً (ر) : بل يبقا . قلنا : إذا لا ينتفي الا بضد أو ما يجري مجراه ، ولو كان معنا لم يكن له ضد (ع) : بل العمى ضد له . قلنا : إذا لحاز اجتماعهما اذ اختلف متعلقهما فيرى البعوضة في المشرق ولا يرا الغيل بين يديه .

(مسألة) (م) : ولا يوصف الاعور بأنه بصير وأعمى ، بل بصير فقط (ع) : بل يوصف بهما كعالم وجاهل قلنا بناءً على أنه معنى وليس كذلك بل الأعمى فاسد الحاسة .

(مسألة) (م) : والمؤثر في الالتذاذ هو الإدراك بشرط الشهوة (ض) : بل الشهوة بشرط الإدراك . قلنا : اللذة نيل المشتهى فهو المؤثر .

(مسألة) وكوننا رائين يرجع الى الجملة . بن المعتمر : بل الى الأجزاء . قلنا صفة مفتضاة عن كونه حيا فعمت الجملة ولأنها مزية كالعالمية .

(مسألة) (هشم) : الهوى ليس بشرط في الرؤية . (ق) : بل شرط . قلنا : لا دليل عليه .

(مسألة) (ع . م) : لو كان الجسم قديماً لادرك قديماً لتعلقها بالشيء على أخص أوصافه (ض) : بل لأدرك على ما هو عليه الآن إذ القدم وجود لا أول له فليس مما يتعلق به الإدراك .

« (مسئلة)^(١) (ر . م . ض . ش) والله رائتي ، لا لنفسه ، ولا لعلته ، (ع . عد) : بل لنفسه . الصفاتيه : بل لعلم . لنا : الذاتيه لا تقف على شرط والإدراك مشروط بوجود المدرك فلم يكن ذاتياً بل مقتضى عن كونه حيا بشرط وجود المدرك . والعله باطله لما مر . »

(مسئلة) (م) الحيسُ عبارة عن الخواس . (ع) : بل عن أول علم بالمدرك (ق) : بل عن الاتصال . وهو خلاف عبارة .

(مسئلة) (هشم) : الإدراك يتعلق بالشيء على أخص أوصافه . وقيل : لا . لنا : عند الادراك نعلم اختلاف ما يختلف حيث لا لبس ثم إنه لا يخلو إما أن يتعلق بالوجود أو بالصفة التي لأجلها تخالف ، الأول : باطل وإلا لأدرك كل موجود فتعين الثاني . ثم إنا عند الإدراك نعلمه على الصفة التي يتميز بها ككونه سواداً أو بياضاً .

(بَابُ النَّدَمِ)

(مسئلة) (ه . ض) واكثر المتأخرين : الندم ليس جنساً برأسه بل اعتقاد فوت منفعة أو حصول مضرة مع أسف (ع) وكثير : بل جنس براسه . « قلت » وهو الاقرب لاشتراط اصحابنا الاسف ولم يفسروا ولا بد أن يكون غير الاعتقاد .

(مسئلة) : والتوبة هي الندم على ما فرط والعزم على أن لا يعود (ر) هي الندم والعزم شرط . قلنا : هي بذل الجهد في التلافي فلا يكمل إلا بهما ثم إنه لا خلاف أنه لا بد منهما فكأننا جميعاً ركنين لها . النجار وبعض الخوارج : بل الاستغفار باللسان . قلنا : هي بذل الجهد في تلافي ما وقع وإنما يحصل بما ذكرنا .

(مسئلة) عليٌّ عليه السلام وزيد بن علي والصادق والقاسم وابن المعتمر وابن مبشر و (عد) : ولا تصح من ذنب دون آخر (ع) : تصح إن اختلف الجنس . (ق) : بل مطلقاً . لنا : إنما التوبة لإسقاط العقاب وإنما يستحق للقبح فينوب عن الفعل من الوجه الذي يستحق عليه العقاب وهو القبح فإصراره على قبح آخر ينقض ذلك وكالاعتذار لا يصح من إسائة دون أخرى . (ع) : يصح فلا يعاقب على ما تاب منه كلو فعل ذنباً

(١) في حاشية على الأصل ، لفظة : هذه المسئلة ليست في نسخة المؤلف ولا في النسخة المشروح عليها في الغايات فينظر . قلت : وقد جعلنا المسئلة كاملة بين قوسين صغيرين لتمييزها والله أعلم .

وترك آخر وإذ قد يستعظم ذنباً ويشهد الإقلاع عنه دون الآخر .

(مسئلة) (يه) : ويجب قبول التوبة ويسقط العقاب^(١) (ق) : لا يجب ولا يسقط حتى لو عوقب تائب لم يكن ظلماً وإنما لا يعاقبه لأنه أصلح . قلنا : لو لم يجب لم يحسن التكليف بعد المعصية إذ لا يقع فيه ولزم مثله في الاعتذار .

(مسئلة) (م) : التوبة من الصغائر لا تجب عقلاً (ع) : تجب . لنا : إنما وجبت لدفع المضرة ولا مضرة .

(مسئلة) (م) : من كثرة صغائره متى لزمته تبعة كسرقة قليل قليل حتى يبلغ النصاب جاز أن يصير كلها كبيرة فإن لم تلحقه تبعة كالكذب فالأخير هو الذي يصير كبيراً فقط . (ع) : بل الجميع . لنا : الأوائل مغفوره بخلاف أوائل السرقة لوجود الرد (ر) بناء على أصله وهو وجوب التوبة عن الصغائر وأن من تذكر ذنباً لزمه تجديد التوبة فتركها يجوز أن يكون كبيراً . وعند (م) : لا يلزم في الوجهين .

(مسئلة) (م) : من ذكر ذنباً لم يكن قد تاب عنه بعينه لم يلزمه تجديد التوبة وإن فعل فحسن . (ع) : والإخشيدية : يجب وإلا كان مُصِراً . قلنا : وجبت لسقوط العقاب وقد سقط . (ع) : بل وجبت لتبجح الإصرار إذ هو ضدها عنده . قلنا : إذا لزم أهل الجنة تجديدها .

« فرع » أعلم أن (ع) بناءً على هذا الأصل : وجوب التوبة على الأنبياء عقلاً . (م) : بل تعبدوا بها سماعاً فقط .

(مسئلة) : وتجب التوبة اجمعاً (م) : ولا عقاب على تركها أكثر من عقاب المعصية إذ وجه وجوبها اسقاط عقابها فقط كما مر . (ع) : والأكثر : بل عليها عقاب آخر إذ هي واجب مضيق في كل وقت فيعاقب للإخلال به . « قلت » وهو الأصح إذ عدم العقاب عليها ينقض وجوبها ..

(مسئلة) : وتجب التوبة من المتولد قبل وقوعه فيمنع العقاب (ق) : لا . قلنا : تحرر عن ضرر فتجب .

(مسئلة) : الأكثر : وتجب قبولها من كل ذنب . البكرية والمسعية : لا تقبل من

(١) لأن الله سبحانه وعده سبحانه وتعالى لا يتخلف .

القتل . قلنا : ليس بأعظم من الشرك ويستلزم ألا يكلف بعده ثم إنه تعالى قد وعد عسـد بالتوبة عنه في قوله تعالى : (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) إلى قوله تعالى (إِلَّا مَنْ تَابَ) الآية ^(١) .

(مسألة) (يه) : ولا يعود بالتوبة ثواب ما انحبط بالمعصية ، (ق) : بل يعود . لنا : أنها تسقط العقاب فلا تعيد الثواب كالإعتذار . (ق) : بل سقوط الثواب عقوبة فإذا تاب سقطت العقوبة فعاد ..

(مسألة) (يه) : وتقبل توبة من علم أنه سيعود . ابن المعتز : لا . لنا : أستكمل شروط التوبة فوجب قبولها ولا يؤخذ بما سيكون ما لم يعزم عليه .

(مسألة) (يه) : والموافاة ^(١) غير معتبرة في استحقاق الثواب والعقاب وقيل : تعتبر . لنا : لا يصح توقف الاستحقاق على أمر غير سببه ، وبدليل تعجيل القطع بالسرقة عقوبة ولم ينتظر الموافاة في استحقاق العقاب به فكذلك غيره .

(مسألة) (م) : والتائب ليس كمن لا يفعل ذنباً لقوله بالموازنة (ع) : بل كمن لم يفعل لإبطال التوبة حكم المعصية فيكون كلجنب لكل معصية فيكتب له في كل معصية تاب فيها ثواب منها ثواب كل معصية اجتنبها . قلنا : اذن لاستوى من كفر مائة سنة ومن كفر لحظة ثم تاب ولكان أكثر ثواباً والمعلوم خلافه .

(مسألة) (ض) : ويسقط الذم بموت السيء . وقيل لا اذ لا يستقبحه العقلا وربما كان لطفاً « قلت » : وهو قوي .

(بَابُ اللَّطَافَةِ)

(مسألة) الأكثر : اللطافة ليست معنى وتردد (ض) . لنا : يجوز أن يكون المرجع بها الى تحلل الأجزاء وإذ الكثافة تقتضيها وليست بمعنى اتفاقاً وإنما هي أكتناز الأجزاء .

(مسألة) والملائكة والجن جسم لطيف يصح أن يدرك بتقوية الشعاع كما في الأنبياء

(١) الآية (٦٨) سورة الفرقان .

(١) أي ما يوافاه الموت . تمت حاشيته .

والمحتَضَر. وعن قوم إنما لم يدرك لعدم اللون اذ لا يدرك الا التلون . قلنا لا نسلم كما مر (١) . الحشوية : يجوز أن تظهر فيراها شخص دون شخص وهما سيان . قلنا : ترفع الثقة بالمشاهدات كما مر فلا يراها شخص دون آخر مع استوى الحاسة .

(مسئلة) . ويجوز دخول الشيطان في مخاريق الانسان لورود آثار في ذلك « إنه يجري في ابن آدم مجر الدم » (٢) ولا مانع عقلي للطافته . والصرع والجنون ليسا منه ولا من ظله . وقال قوم : هو من المس والقاء الظل .. وقيل : بل بدخوله في الجسم . لنا : قوله تعالى (وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ) (٣) . « قلت » ويجوز عقلاً تفريقه محل العقل بدخوله فيزول حتى يرتفع (٤) إلا أن الآية تمنع (٥) .

(مسئلة) الأكثر : إبليس من الجن . (ظ) والحشوية : بل من الملائكة إذ أمر معهم بالسجود . لنا : قوله تعالى (كَانَ مِنَ الْجِنِّ) (٦) وقوله تعالى (لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ) (٧) وقد عصى .

(مسئلة) (كم) عن (له) : ووسوسة الشيطان إنما هي في داخل السمع . وقيل : بل مُمكن من أن يخطر بالبال ما يريد . الحشوية : يدخل في البدن فيوسوس في القلب . لنا : لا يقدر الجسم على فعل إرادة أو داع في غيره وإلا لقدرنا . ولا حاسه للسمع سوا الأذن . « قلت » ويجوز أن يكون في القلب كالأذن يوسوس فيها يؤيده قوله تعالى (يوسوس في صدور الناس) (٨) ولوجود الوسوسة هناك لا في الأذن ..

(مسئلة) (هـ) : والملائكة والجن مكلفون : الحشوية : بل مضطرون . لنا : إذا لما استحقوا مدحاً ولا ذمّاً وقد مدحوا في القرآن .

(١) في ادراك الجوهر .

(٢) الحديث أخرجه الترمذي عن جابر بلفظ : « لا تلجوا على المغيبات فإن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم » في باب كراهة الدخول على المغيبات . أي اللائي غاب عنهن أزواجهن .

(٣) الآية ٢٢ سورة ابراهيم .

(٤) الشيطان تمت .

(٥) قلت : وهو الأظهر والأصح عملاً بالآية .

(٦) الآية (٥٠) سورة الكهف .

(٧) الآية (٦) سورة التحريم .

(٨) الآية (٥) سورة الناس .

(مسألة) (هـ) وللملئكة شهوة ولا نعلم كيفيتها . وقيل في النظر والرائحة والسمع واكثر الناس على أن لا شهوة لهم . قلنا : اذاً لما صح تكليفهم .

(مسألة) (يه) : والهواء والجسم رقيق . (ل) : بل مكان الجسم وليس بجسم . وقيل : ليس بشيء . لنا : ادراكه عند الحركة وملؤه الظروف وإحساسه في المخاريق .

(بَابُ مَسَائِلِ مُتَفَرِّقَةٍ)

(مسألة) من مدّ يده الى خارج الفلك ذهبت لا في مكان . (ق) لا تذهب أصلاً . وانكر القولين (د) ولم يبين مذهبه . لنا : لا مانع من ذهابها .

(مسألة) (هشم) الوقت كل حادث معلوم عند حدوثه فإذا علق به ما يجهل حال حدوثه سمي وقتاً . ومن ثمّة صح التوقيت بالليل والنهار وحركة الكواكب وفعل الناس ولم يصح بالباقي والقديم . (ل) : بل الوقت الليل والنهار لا غيره . وقيل حركات الفلك . وقيل شيء غير الليل والنهار وحركات الفلك ليس بجسم ولا عرض . قلنا : لا يعقل من الوقت سوا ما ذكرنا .

(مسألة) والبرؤ والمرض من فعل الله . (ق) : يجوز من فعل غيره كالطبيب . « قلت » الأقرب أنه خلاف في عبارة إذ لو دخل في مقدورنا لم يبق مريض على مرضه ولا عدوً صحيحاً .

(مسألة) (هشم) : من ألقى طفلاً في الماء فامهلك هو الله بالاعتمادات التي في الماء حتى سد خياشمه (ق) إن لم يضطرب الطفل فالتقاتل هو الملقى وان اضطرب فهو القتاتل لنفسه « قلت » : لكن الملقى ضامنٌ إتفاقاً لتعريضه وقد نُهي ولم يملك باضطرابه فلا حكم له .

(مسألة) : والمدة والزمان والدهر أسماء لما يمكن عده من حركات الفلك . ابن زكريا : بل هو غير الفلك والعالم وهو قديم . لنا : لو كان قديماً لما صح التوقيت به إذ التوقيت إنما يصح بالحادث .

(بَابُ فِي مَسَائِلِ انْخِلَافِ وَالْوِقَاقِ)

(مسألة) (يه) : التماثل سترٌ لإحدى الذاتين مسدّةً الاخرى فيما يرجع الى الذات .

(ق) : بل في جميع الصفات . قلنا : إذاً لخالف نفسه باختلاف الصفات عليه . الناشئ : وتقع المماثلة بالأسماء وكان يقول : القديم شيء لا نحن فمشيون .
ولا يسمى الباطنية القديم شيئاً لتسميتنا أشياء . قلنا : إذاً لم يعرف المتماثل إلا بعد معرفة اللغة .

(مسألة) (م) : والصفة التي يقع بها التماثل والاختلاف لا يصح الشركة فيها بين مختلفين (ع) : بل لا يصح في كيفية استحقاقها ويصح فيها كالتقادية فينا وفي القديم .
(مسألة) (يه) : ولا يعلل الاختلاف بالنفي بل بالاثبات . وقيل : بل يصح .
قلنا : إن علل بانتفاء أمر ثابت لمخالفة فإما واجباً فهو المقتضي ، أو جازياً جاز انتفاؤه .
(مسألة) (هشم) : ولا يجوز في المختلف التماثل ، ولا في المماثلة الاختلاف ،
ولا التماثل من وجه والإختلاف من وجه . وفي الأعراض مختلف ومتماثل (ل) : لا
والمخالف يخالف بخلاف العرض لا يحل العرض . ولا يعلم مذهب عباد ، في مخالفة
الجوهر للعرض . المجبرة الأعراض تشبه وتختلف وتجويز اختلافهما من وجه وتماثلهما
من وجه . قلنا : الخلاف والوفاق بالصفة الذاتية وهي لا تتعدد ولا تتغير .

(مسألة) (هشم) الضدان كل أمرين يتمتع وجود أحدهما لأجل وجود الآخر
سواء تنافيا كالباقيات أم تمانعا كغيرها . وقيل : ما يستحيل وجودهما في محل واحد .
ولا تضاد إلا بين الأعراض « قلت » : وبين الجوهر والعرض كالفنا والجسم . وعن
قوم : أن الاجساد تضاد . قلنا : لا وجه له .

(مسألة) (يه) : ويجوز أن تنفي ذات واحدة ذواتاً كثيرة كيباض طرء على محل
فيه سوادات . (ق) : بل كل ينفي جزءاً . قلنسنا : لا اختصاص للطاري بنفي بعض
دون بعض فنفاهما جميعاً .

(مسألة) (هشم) : والغد ليس بعلة في الانتفاض ضده بل ينتفي لما هو عليه عند طرو
الضد . وقيل : غلة فيه . قلنا : إذاً لعاد البياض بانتفاء السواد لزوال علته .

(بَابُ الْعِلَلِ وَسَائِرِ الْمُؤَثَّرَاتِ)

(مسألة) العلة ما توجب صفة الجملة أو المحل ، والسبب ما يوجب ذاتاً وسميت
علة لتغير محلها وهي في اللغة ما يتغير به المحل .

(مسئلة) (به) : والمعلول مقارن للعللة كالعلم وكونه عالما اذ لو وجدت ولا معلول لانقلبت ذاتها اذ توجه لما هي عليه . والمسبب منه مقارن ومنه متراخ . ابن المعتز وغيره من المعتزلة : بل عللة كل شيء متقدمة ضرورة وقعت أو اختياراً . معمر وعيسى الصوفي : الإضطرابية تقارن والإختيارية تتقدم . المجبرة : بل مقارنة فيهما . قلنا : مسلم إلا في جعلهم الفعل معلولا للقدرة فباطل لما مر .

(مسئلة) اكثر (له) : والصفة لا تعلل لكونها صفة . الأشعرية : بل تعلل . قلنا : لو عللت لذلك لافتقرت صفة العلة الى التعليل فيتسلسل .

(مسئلة) والصفة قد تعلل بعلة وبوجه آخر والذي يعلل منها ما يتجدد بعد أن لم يكن أو ما تعلقت بوجه لولاه لم يكن أولى بالشبوت .

(مسئلة) والمدركات ليست بعلة اذ لا توجب صفة ومعنى أسود محل فيه سواد . الباقلاني : بل عللة . قلنا : غير موجه .

(مسئلة) (م) : والعلل توجب أحوالاً ولا تثبت حالاً ولا عللة وتسمى العلل أسباباً .

(مسئلة) : ولا يصح كون الشيء عللة لعلته . وجوزه بعض الفلاسفة وبنو عليه قولهم في البيضة والدجاجة . قلنا يؤدي الى الدور ..

(مسئلة) : القديم تعالى : ليس بعلة للعالم . خلافاً للفلاسفة . قلنا يستلزم قدم العالم فيستغني وقد مر أنه فاعل مختار .

(مسئلة) (به) : ولا يجوز صدور الحكم الواحد عن علتين (ق) : يجوز . لنا : إن أثرت كل واحدة في اقتضاء الحكم كفت وإلا لم ينضم ما ليس بعلة الى ما ليس بعلة فيصير عللة .

(مسئلة) والمؤثرات ثلاثة : الفاعل وهو من يوجد الفعل بحسب قصده واختياره . والعللة وهي ذات تؤثر صفة . والسبب وهو ذات توجب ذاتاً ويضاف السبب الى الفاعل ، ومنهم من أضافه الى سببه وهو لفظي .

(مسئلة) ويجري مجر المؤثر المقتضى وهو صفة تقتضي صفة ترجعان إلى ذات واحدة كالتحيز مقتضاه عن الجوهرية ، والداعي وهو ما يدعو إلى الفعل ، والشرط وهو ما

يقف تأثير غيره عليه وليس لموثر فيه كالوجود وهو شرط في اقتضا الجوهرية للتحيز.

(مسألة) أكثر أصحابنا : ويجب تعليل كل حكم وصفة تثبت فيه طريقة التعليل

و (ر) : الصفة لا تعلل الا للدليل يقتضي تعليلها .

(مسألة) والسبب لا يولده ضده (ع) : الحركة تولد الحركة في خلاف جهتها

(ق) : الشيء يولد ضده . قلنا : الضد يمنع ضده فكيف يولده .

(مسألة) (هـ) : ولا يتراخا عن السبب الا لمانع (ق) : بل يولد في الوقت

الثاني . قلنا : موجب فيتحد وقتهما إلا لمانع .

(مسألة) ابن خلاد (ض) : وفعل الصبي ونحوه يتصف بالحسن والقبح وقيل :

لا . لنا : حصول وجهي الحسن والقبح فيه لكن لا يذم عليه ..

(مسألة) واذا وجد السبب خرج المسبب عن كونه مقدوراً (د) : لا . قلنا : السبب

موجب فصار المسبب كالموجود .

(مسألة) (هـ) : ولا يفعل الله الفعل الا لداعي حكمة ، ونحن لفعله أو لداعي

الحاجة . المجبرة والفلاسفة : يجوز ان يفعل الله لا لداع ، ونحن لا نفعل الا الحاجة .

قلنا : قد يفعل للإحسان فقط بدليل استحسان الملهد إرشاد الضال كالموحد . (م) :

وبدليل اختيار الصدق حيث استوى هو والكذب . (عـ) : والفرقة بين المحسن

والمسيء يفعلها كل عاقل ولا داعي إلا الحسن . (ض) : لو لم يفعل الفعل لحسنه لم

يعرف في الدنيا محسناً فثبت بذلك داعي الحكمة ولو فعل الله لا لداع لكان عبثاً .

(مسألة) (هـ) : والداعي غير موجب بل مرجح . (ق) : لا بد أن يفعل حيث

لا صارف . (ظ) : اذا قوي الداعي وقع الفعل بالطبع وإن تكافأ وقع بالاختيار . لنا :

اذا لخرج عن الاختيار واذا لفعل القديم أكثر مما فعل من المحسنات .

(مسألة) والذي يكون من الفاعل هو الإحداث فقط والإحداث على وجه ولا

ثالث . المجبرة : وقد يوتر غير الإحداث كالكسب . قلنا : غير معقول .

(مسألة) : ولا يصح تزايد الصفة الذاتية إذ الذات مع التزايد وعدمه على سواء

ولا التي بالفاعل إذ هي الوجود ولا معنى لتزايد ولا المعنوية حيث لا مثل لذلك المعنى

فإن كان له مثل صح التزايد على معنى لو كانت ذواتاً لتعددت .

(بَابُ الْجِدَالِ)

(مسألة) الجدل في مسائل الكلام حسن وقد يجب خلافاً لبعضهم. لنا : قوله تعالى (وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) ^(١) ووجوب انكار المنكر وإنما انكارها أولاً بالحجة فقط .

(مسألة) (ع) : والسمع دليل في التوحيد والعدل كالعقل . (م . ض) : لا . (كم) : وهو لفظي إذ لا مخالف في ترتيب صحة السمع عليها لكن الاستدلال به استظهار وقطع للخصم .

(مسألة) اذا سأل السائل سؤالاً محتملاً لوجوه . (ق) : فليس للمجيب أن يقول سل سؤالاً لا يحتمل بل يجيبه على كل وجه يحتمله (عد) : بل له المطالبة بتعيين مراده ليجيبه « قلت » وهو الأصح (ق) : وله المسئلة عن كل ما يقوى . مسأله . (عد) : لا إذ قد تقع التقوية بما يخرج عن المسئلة فيكون انتقالاً .

(مسألة) ((ض . عد) : ويجوز البناء على أصل يخالف فيه الخصم إذا أثبت بالدليل (ق) : لا . قلنا : الدليل يصيره كالمفتق عليه .

(مسألة) ومعارضة الدعوى بالدعوى لا تصح عندنا . (ق) . تصح . قلنا : إنما المعارضة بالعلل والأدلة إذ الإلزام كالبائع للزوم الشيء في نفسه فإذا كان لا يلزمه القول بمذهب لذهاب غيره إليه كذلك لا يصح الزامه .

(مسألة) أكثر (ه) : يجب طرد العلة في التعليل وفي دفع الإلزام (ق) : في الأول فقط . قلنا : دفع الإلزام تصحيح كالتعليل ابتداء ولزم الطرد فيهما .

(مسألة) (عد) : تسليم السائل لأصل المجيب ليس إقراراً بصحة قوله (ق) : بل إقرار . قلنا : يمنع الطعن وتسليم الأصل لا يمنع إذ قد يسلم تسليم جدل ثم يطعن .

(مسألة) (ق) : وأحرم الكلام في مجلس الخوف . (كم) : وعند مشايخنا هذا فاسد إذ الكلام واجب (ق) : لكن قد ورد الشرع بتعظيم كلمة الحق عند سلطان جابر .

(بَابُ الْحُدُودِ)

(مسألة) الحدّ كل لفظ جليّ يكشف عن معنى لفظ خفي مطابقاً له .

(مسألة) (ض . ح . ر) : ولا يحُدُّ الموجود لوضوحه وقال سائر المشايخ يُحدّد . وأصح ما يحد به هو المختص بصفة لكونه عليها تظهر عندها الصفات والأحكام المقتضاة عن صفة الذات ..

(مسألة) الأكثر : والمعدوم يُحدّد . البستي : لا . « قلت » : وأصح ما قيل فيه : العلوم الذي ليس بموجود . وفي المحدث : الموجود بعد العدم . وفي القديم : الذي لا أول لوجوده . وفي الباقي : ما ستمر له في الوجود وقتان فصاعداً . وفي الجوهر : المتحيز الذي لا يمكن تجزيه . وفي الجهل : اعتقاد الشيء على ما ليس به . وفي الغيرين : كل مذكورين لا يدخل أحدهما تحت الآخر .

(مسألة) والقائم بنفسه مالا يحتاج جنسه إلى محل وقيل : ^(١) مالا يحتاج في وجوده إلى غيره . وهو الله سبحانه وتعالى . لنا : تسمية أهل اللغة . غيره قائماً بنفسه .

(مسألة) والصفة : كل أمر زائد على الذات منما ليس بذات مقصور في العلم به على الذات . والحكم : أمر زائد على الذات مما ليس بذات غير مقصور في العلم به على الذات إذ لا يعلم إلا بين غيرين ، أو غير وما يجري مجرى الغير (م . ع) : والصفة الذاتية : التي متى علم الموصوف علم عليها موجوداً أو معدوماً . والمقتضاة : هي التي صحت ووجبت . والمعنوية : كل صفة أوجبها معنى .

(مسألة) والحق الفعل الحسن الواقع من العالم بحسنه فلا يسمى فعل غير المكلف حقاً . (ق) : الحق ما يجب قبوله وأداؤه في العقل . والباطل : ضده . قلنا : تسميته ضداً تجوز إذ قد يكون من جنس الحق والشيء لا يضاد نفسه . والباطل : يستعمل في المعدوم حقيقة ، وفي القبيح تشبيهاً له بالمعدوم ، وفي العقود الباطلة تشبيهاً به .

(١) في النسخة : بياض في محل القيل ولم يرمز له إلى أحد من العلماء .